

Distr.
GENERAL

E/CN.4/1999/101
26 February 1999
ARABIC
Original: ENGLISH

المجلس الاقتصادي



والاجتماعي

لجنة حقوق الإنسان
الدورة الخامسة والخمسون
البند ١٩ من جدول الأعمال المؤقت

الخدمات الاستشارية والتعاون التقني في ميدان حقوق الإنسان

حالة حقوق الإنسان في كمبوديا

نقرير الممثل الخاص للأمين العام المعنى بحقوق الإنسان في كمبوديا،
السيد توماس همربرغ، المقدم عملا بقرار لجنة حقوق الإنسان ٦٠/١٩٩٨

تقرير الأمين العام

المحتويات

الصفحة الفقرات

٣	٣ - ١	مقدمة
٣	٢٠ - ٤	أولاً- البعثان الحادية عشرة والثانية عشرة للممثل الخاص للأمين العام المعنى بحقوق الإنسان في كمبوديا
٣	١٠ - ٤	ألف- البعثة الحادية عشرة (٣٠-٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨)
٥	٢٠ - ١١	باء- البعثة الثانية عشرة (٢١-٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩)

المحتويات (تابع)

الفقرات الصفحة

٧	٣٥- ٢١ العنف المتصل بالسياسة.....	ألف-
١١	٤٤- ٣٦ الإجراءات المتعلقة بجرائم الخمير الحمر	باء -
١٣	٥٦- ٤٥ الحصانة من الجزاء والشرطة والجيش.....	باء -
١٦	٦٧- ٥٧ سير عمل النظام القضائي.....	دال -
١٨	٧١- ٦٨ التعذيب.....	هاء -
١٩	٨٤- ٧٢ الأوضاع في السجون.....	واو -
٢١	٨٨- ٨٥ الحقوق العمالية.....	زاي -
٢٢	٩٤- ٨٩ فيروس نقص المناعة البشرية/الايدز	حاء -
٢٣	١٠٤- ٩٥ حقوق المرأة	طاء -
٢٥	١١٤-١٠٥ حقوق الطفل	ياء -
٢٧	١٢٠-١١٥ حقوق الأقليات الإثنية	كاف -
٢٨	١٣٧-١٢١ حقوق السكان الأصليين	لام -
٣٢	١٤٧-١٣٨ حقوق الأرض	ميم -
٣٤	١٥٥-١٤٨ تنفيذ التوصيات	ثالثاً -
٣٦	١٦٤-١٥٦ رابعاً - ملاحظات ختامية	رابعاً -
	 المرفق: رسالة مؤرخة ٢١ حزيران/يونيه ١٩٩٧ موجهة من رئيسى وزراء كمبوديا المشاركين إلى الأمين العام للأمم المتحدة	المرفق: رسالة مؤرخة ٢١ حزيران/يونيه ١٩٩٧ موجهة من رئيسى وزراء كمبوديا المشاركين إلى الأمين العام للأمم المتحدة

مقدمة

-١ طلبت لجنة حقوق الإنسان إلى الأمين العام، بموجب قرارها ٦٠/١٩٩٨، أن يقدم تقريراً إلى اللجنة في دورتها الخامسة والخمسين عن التوصيات التي قدمها الممثل الخاص بشأن المسائل الداخلة ضمن ولايته. ويقدم هذا التقرير تفاصلاً لذلك الطلب ويستند إلى بعثتي الممثل الخاص الحادية عشرة والثانية عشرة اللتين أجريتا في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ وكانون الثاني/يناير ١٩٩٩. ويشمل التقرير، مثل التقارير السابقة، الحقوق المدنية والثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية. وانتهي من وضع التقرير في منتصف شباط/فبراير ١٩٩٩.

-٢ وأجرى الممثل الخاص للأمين العام المعنى بحقوق الإنسان في كمبوديا، السيد توماس همربرغ، ١٢ بعثة رسمية إلى كمبوديا منذ توليه مهام الممثل الخاص في أيار/مايو ١٩٩٦. وقدم تقارير إلى لجنة حقوق الإنسان (E/CN.4/1998/95، A/51/453) وإلى الجمعية العامة (A/52/489، المرفق، و A/52/485، المرفق، و A/53/400، المرفق).

-٣ ومنذ الدورة الرابعة والخمسين للجنة حقوق الإنسان المعقدة في نيسان/أبريل ١٩٩٨، اعتمدت الجمعية العامة القرار ١٤٥/٥٣ المعنى بحالة حقوق الإنسان في كمبوديا، الذي طلب فيه إلى الأمين العام أن يقوم، عن طريق ممثله الخاص لحقوق الإنسان في كمبوديا، بمساعدة حكومة كمبوديا على ضمان حماية حقوق الإنسان لجميع السكان في كمبوديا. وفي القرار ١٤٥/٥٣ أيضاً، أحاطت الجمعية العامة علماً مع التقدير بتقرير الممثل الخاص في كمبوديا (A/53/400) ورحت بإجراء الانتخابات الوطنية. وأيدت الجمعية العامة تعليقات الممثل الخاص التي تفيد بأن أشد انتهاكات حقوق الإنسان خطورة في التاريخ الحديث لكمبوديا ارتكبها الخمير الحمر، ولاحظت مع القلق أن أيّاً من زعماء الخمير الحمر لم يحاسب على جرائمه. كما رحبت الجمعية العامة بقيام الأمين العام، استجابة لطلب السلطات الكمبودية مساعدتها على مواجهة الانتهاكات الخطيرة الماضية للقانونيين الكمبودي والدولي على أيدي الخمير الحمر، بتعيين فريق من الخبراء لتقدير الأدلة الموجودة واقتراح تدابير أخرى، كوسيلة لتحقيق المصالحة الوطنية، وتعزيز الديمقراطية، ومعالجة قضية المسؤولية الفردية.

أولاً - البعثتان الحادية عشرة والثانية عشرة للممثل الخاص للأمين العام المعنى بحقوق الإنسان في كمبوديا

ألف - البعثة الحادية عشرة (٣٠-٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨)

-٤ نقابل الممثل الخاص مع جلالة الملك نورodom Sihamoni؛ والسيد تشيا سيم، رئيس الجمعية الوطنية المنحلة ورئيس حزب الشعب الكمبودي؛ ومع ممثلي الحكومة، ومن فيهم رئيس الوزراء الثاني السيد هون سان، ووزير الداخلية المشارك السيد سار خانغ، وأعضاء اللجنة الكمبودية الحكومية لحقوق الإنسان. كما نقابل مع رئيس أركان حرب القوات المسلحة الملكية الكمبودية، السيد كي كيم يان. وعقد اجتماعات في بانكوك مع الأمير راناريده وغيره من زعماء الجبهة الوطنية

المتحدة من أجل كمبوديا مستقلة ومحايدة ومسالمة وتعاونية في كمبوديا. وتحدث مع ممثلي منظمات غير حكومية وممثلي الهيئات الدبلوماسية والأمم المتحدة ولجنة الصليب الأحمر الدولية. وشارك الممثل الخاص في اجتماع عادي لرؤساء بعثات ووكالات الأمم المتحدة، الموجودة في كمبوديا حيث قدم نبذة عن بعثته. وعقد اجتماعاً إعلامياً مع عدة سفراء أوروبيين في بانكوك.

- ٥ وفيما يتعلق بمسألة تقديم زعماء الخمير الحمر إلى المحاكمة، ذكر الممثل الخاص في كل اجتماع بالرسالة المؤرخة حزيران/يونيه ١٩٩٧ الواردة من رئيس الوزراء المشاركين التي طلبا فيها مساعدة الأمم المتحدة (انظر المرفق)، وقدم معلومات عن تعيين الأمين العام لفريق خبراء وتعريفاً موجزاً بأعضاء الفريق. وشرح العمل التحضيري الذي قام به الفريق فيما يتعلق بالزيارة القادمة التي سيقوم بها الفريق إلى كمبوديا. وأوضح الممثل الخاص أن ولاية الفريق تتمثل في تقييم طبيعة الأدلة الموجودة والاستماع إلى آراء الزعماء الكمبوديين والشعب الكمبودي قبل تقديم توصيات إلى الأمين العام. وشدد الممثل الخاص بوجه خاص على أن هذا الجهد يبذل استجابة لطلب الحكومة ويقصد منه تقديم خدمة إلى كمبوديا. وبين أن هذا الجهد هو مجرد خطوة تمهدية في عملية وليس جزءاً من أي إجراءات قضائية محتملة.

- ٦ وتقى الممثل الخاص تأكيداً مجدداً بمواصلة الدعم من جميع الأطراف المعنية. وطلب الملك، الذي سيتغير بسبب العلاج الطبي خلال زيارة فريق الخبراء في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، من الممثل الخاص أن يبلغ الفريق بأرائه ويساندته له. وكرر السيد هون سان الإعراب عن عزمه على التعاون الكامل مع الفريق وأعرب عن تقديره لمشاهدة بدء تقدم هذه المبادرة بعد قرابة ٢٠ سنة. كما أعرب الأمير راناريده والسيد شيا سيم عن دعمهما للممثل الخاص. وعينت اللجنة الكمبودية لحقوق الإنسان للاضطلاع بدور مركز تنسيق لتسهيل اجتماعات الفريق مع كبار المسؤولين الحكوميين.

- ٧ وتقابل الممثل الخاص مع عدة سفراء، بمن فيهم سفراء الصين والولايات المتحدة وأستراليا وفرنسا وتايلند وفيبيت نام. وناقش الممثل الخاص مع سفير تايلند ترتيبات اجتماعات الفريق في بانكوك مع وزارة الخارجية، وهي اجتماعات من المقرر أن تعقد في نهاية زيارة الفريق إلى كمبوديا. وبين السفير أن تايلند تتجه سياسة تعاون واضحة في هذا الصدد.

- ٨ ثم زار الممثل الخاص مركز التوثيق الكمبودي. وتناقش مع مدير المركز حول الأعمال التحضيرية لزيارة الفريق.

- ٩ وأثار الممثل الخاص مسألة التحقيقات في الحالات التي أحيلت إلى الحكومة، بما في ذلك الهجوم بالقنابل الذي شن في آذار/مارس ١٩٩٧ والاغتيالات التي وقعت في تموز/بولييه ١٩٩٧. واتفق على أن يتقابل الممثل الخاص خلال زيارته القادمة مع اللجنة الكمبودية لحقوق الإنسان لاستعراض التقدم المحرز في هذه الحالات. وطلب من الممثل الخاص أن يساعد الحكومة عن طريق توفير الخبرة الدولية من أجل مراجعة نظام العدالة الكمبودي

وتحسين أساليب التحقيق الجنائي، وفقاً لما تمت التوصية به في تقرير نيسان/أبريل ١٩٩٨ الصادر عن الخبررين في مجال التحقيق الجنائي. ونشر الممثل الخاص خلال البعثة التقرير السابع والأخير عن رصد أعمال التخويف والعنف المتصلة بالانتخابات.

١٠ - وساور الممثل الخاص القلق إزاء شعور الكراهية العرقية القوي ضد الأشخاص ذوي الإثنية الفييتامية، كما يتبع من الاغتيالات الأخيرة لأربعة أشخاص من ذوي الإثنية الفييتامية. وأعرب الممثل الخاص في الاجتماع الذي عقده مع زعماء المعارضة عن بالغ قلقه إزاء الملاحظات المعادية للفييتاميين التي صدرت خلال الحملة الانتخابية وبعدها. وعقد الممثل الخاص اجتماعات مع السفير الفييتامي ورابة الفييتاميين وطلب جمع المزيد من المعلومات الوقائية حول المشاكل التي يواجهها الأشخاص ذوو الإثنية الفييتامية.

باء - البعثة الثانية عشرة (٢١-٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩)

١١ - تقابل الممثل الخاص مع كبار ممثلي الحكومة الجديدة، بمن فيهم رئيس الوزراء، السيد هون سان؛ ووزير الخارجية، السيد هور نام هونغ؛ ووزيري الدفاع المشاركيين، السيد تيا بانه والأمير سيريراث؛ ووزيري الداخلية المشاركيين، السيد سار خانغ والسيد يو هوكري؛ ووزير العدل، السيد أوك فيثون؛ وزيرة شؤون المرأة وقدماء المحاربين، السيدة مو سوتشاو؛ ووزير البيئة، السيد موك مارث؛ ووكيل وزارة التعليم، السيد بوك ثان؛ وأعضاء اللجنة الكمبودية الحكومية لحقوق الإنسان. كما تقابل مع رئيس الجمعية الوطنية، الأمير راناريد؛ وأعضاء لجنة الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان وتلقي الشكاوى؛ وزعيم المعارضة السيد سام رايسي. وعقد الممثل الخاص عدة اجتماعات مع ممثلي منظمات غير حكومية عاملة في مجال حقوق الإنسان. وعقد الممثل الخاص اجتماعاً إعلامياً مع أعضاء السلك الدبلوماسي وعقد مؤتمراً صحيفياً مع وسائل الإعلام المحلية والدولية. وأجرى مناقشات مع ممثلي الأمم المتحدة في كمبوديا، بمن فيهم الممثل الشخصي للأمين العام، والمنسق الدائم للأمم المتحدة، وموظفي مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في كمبوديا.

١٢ - وزار الممثل الخاص من ١٤ إلى ١٥ كانون الثاني/يناير مقاطعة المرتفعات "راتاناكيري" حيث ركز على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للشعوب الأصلية، ولا سيما جوانب حقوق الإنسان لقضايا قطع الأشجار والأرض. وزار مستشفى المقاطعة ومدرسة ابتدائية وعدة قرى. وأجرى مناقشات مع بو تونغ، وهو عضو مقاطعة راتاناكيري في الجمعية الوطنية، ومحافظ المقاطعة السيد كيب تشوكتيم، وسلطات المقاطعة من قطاعات مختلفة. كما تقابل مع موظفي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/مشروع إعادة تأهيل وإنعاش منطقة كمبوديا، والمنظمات غير الحكومية الدولية والمحالية، والقرويين القافقين على وسائل كسب عيشهم. وتناول الممثل الخاص مع زعماء شبكة النساء المنتديات إلى السكان الأصليين حول الصعوبات الخاصة التي تواجهها المرأة المنتدية إلى هذه الفئة في مجالات التعليم والصحة والتنمية الاقتصادية. كما زار السجن وأجرى مناقشات مع مسؤولي السجن والمحاكم والشرطة.

- ١٣ - وفيما يتعلق بمسألة الخمير الحمر، تلقى الممثل الخاص من رئيس الوزراء مذكرة موجهة إلى الأمين العام معنونة "تحليل لمسألة ايجاد صيغة لتقديم كبار زعماء الخمير الحمر إلى المحاكمة". وقدمت المذكرة في شكل مجموعة من آراء الجمهور.

- ١٤ - وشدد الممثل الخاص على أن عمل الأمم المتحدة يستند إلى الرسالة المؤرخة حزيران/يونيه ١٩٩٧ الواردة من رئيس الوزراء المشاركيين في ذلك الوقت، وهي رسالة طلبا فيها توفير المساعدة على التحقيق في موضوع المذايحة التي وقعت خلال الفترة ١٩٧٥-١٩٧٩ في ظل حكم الخمير الحمر. وشدد الممثل الخاص على أن المجتمع الدولي يجب عليه أن يحترم رغبة كمبوديا في معالجتها لهذه المسألة الدقيقة والصعبة، وأشار إلى أهمية ضمان نزاهة العملية التي ستقتضي أيضاً مشاركة كمبوديا.

- ١٥ - كما أعرب رئيس الجمعية الوطنية الأمير راتاريده، وزعيم المعارضة سام راينسي، ومجموعة المنظمات غير الحكومية، عن دعمهم لفريق الخبراء. وكان الممثل الخاص سعيداً بمشاهدة التأييد الواسع النطاق الذي أبداه الشعب الكمبودي لتقديم زعماء الخمير الحمر إلى العدالة، وهو دعم تجلّى في حملة عرائض قامت بها لجنة العمل التابعة للمنظمات غير الحكومية، وهي حملة جمعت فعلاً أكثر من ٩٠ ٠٠٠ توقيع.

- ١٦ - وأثار الممثل الخاص مع السلطات في بنوم بنه مسألة اعتقال الموظفين التابعين للمنظمة غير الحكومية المسماة "الرابطة الكمبودية لحماية حقوق الإنسان والدفاع عنها" في سيهانوكفيل. ورأى أن اعتقال العاملين في مجال حقوق الإنسان في ظل هذه الظروف، بدون أدلة وبدون أوامر قبض، يعتبر نذيراً يثير فلق مجتمع حقوق الإنسان ويثير شكوكاً حول التزام الحكومة باحترام حقوق الإنسان على نحو ما تضمنه برنامج عملها. وشدد على ضرورة قيام الحكومة بإعادة النظر فيما حدث وضرورة تأكيدها لمجموعة المنظمات غير الحكومية على أن الحكومة ترى أن دور تلك المنظمات هو دور إيجابي وضروري للمجتمع.

- ١٧ - وأجرى الممثل الخاص مناقشة مع أعضاء اللجنة الكمبودية الحكومية لحقوق الإنسان المكلفة بضمان سير التحقيقات في الاغتيالات التي جرى إبلاغ الحكومة بها في المذكرتين المؤرختين آب/أغسطس ١٩٩٧ وأيار/مايو ١٩٩٨ المقدمتين من الممثل الخاص. وأعرب الممثل الخاص لرئيس الوزراء ووزيري الداخلية المشاركيين عن قلقه إزاء عدم احراز تقدم في سير التحقيقات، وذكر بوجه خاص حالة وكيل الوزارة السيد هو سوك. وأشار إلى ضرورة صدور مبادرة عن رئيس الوزراء مباشرة لإضفاء بعض الحزم والنشاط على التحقيقات.

- ١٨ - أما فيما يتعلق بسير نظام القضاء فقد ناقش الممثل الخاص مسألة ضرورة عقد اجتماعات منتظمة لمجلس القضاء الأعلى وزيادة كفاءة عمله، وضرورة إلغاء، أو تعديل المادة ٥١ من قانون موظفي الخدمة المدنية، وإيجاد حلول للصعوبات والمشاكل التي تواجه في السجون، وضرورة إصلاح الشرطة، وحل المشاكل التي يواجهها موظفو المحاكم في معالجة القضايا التي تمس رجال الجيش. وما شجع الممثل الخاص أنه سمع بيانات تتعلق بخطط واستراتيجيات للتصدي لبعض هذه المشاكل.

-١٩ - وناقش الممثل الخاص موضوع توفير الخبرة الخارجية بشأن أساليب التحقيق الجنائي وإصلاح النظام القضائي، وشدد على ضرورة التنسيق في هذين المجالين، فيما بين اللجنة الكمبودية لحقوق الإنسان ووزارة العدل ووزارة الداخلية.

-٢٠ - وأشار رئيس الوزراء إلى الانتخابات البلدية المقرر عقدها في نهاية عام ١٩٩٩. وما زالت عدة قضايا قيد النظر، بما فيها التشريع والإطار الزمني للانتخابات. وتناقش الحكومة بوجه خاص ما إذا كانت الانتخابات ستجري لانتخاب رئيس المجلس البلدي فقط أم ستجري لانتخاب جميع أعضاء المجلس. وسيجمع الممثل الخاص المعلومات المتعلقة بتجارب البلدان الأخرى لتسهيل المناقشة.

ثانياً - القضايا الرئيسية والتوصيات

الف - العنف المتصل بالسياسة

-٢١ - استمر التوتر السياسي بعد انتخابات ٢٦ تموز/يوليه حتى آب/أغسطس - آيلول/سبتمبر وأسفر عن عدة حالات من الصدام العنيف. وطلب حزبا المعارضة الرئيسيان، أي الجبهة الوطنية المتحدة من أجل كمبوديا مستقلة ومحايدة ومسالمة وتعاونية وحزب سام رايسي، إيضاح الطريقة التي اتخذ بها قرار استخدام صيغة معينة لتخصيص المقاعد في الجمعية الوطنية. كما طلب الحزبان إجراء مقارنة بين أعداد بطاقات الاقتراع المستخدمة وغير المستخدمة - أي إعادة فرز الأصوات في الواقع. وقد سارت في الشوارع عدة مظاهرات تأييداً لهذه المطالب. وفي أواخر شهر آب/أغسطس، نظمت مظاهرات اعتصام خارج الجمعية الوطنية وأمام وزارة الإعلام. وفي الأمسيات وخلال عطلات نهاية الأسبوع، استقطبت مظاهرات الاعتصام خارج الجمعية الوطنية عدة آلاف من المشاركين. وكانت المظاهرات سلمية، باستثناء أفعال التخريب التي تعرض لها النصب التذكاري للصداقة الكمبودية الفيتنامية القائم في الحديقة الواقعة خارج الجمعية الوطنية يوم ٣٠ آب/أغسطس. وخلال عمليات الاعتصام، قبض حرس المظاهرات على نحو ١٠ أشخاص بشتبه في أنهم مخبرون حكوميون واستجبوهم وعاملوهم معاملة سيئة أو ضربوهم في عدة حالات. غير أنه سرعان ما أفرج عنهم بطلب من ديوان المفوضة السامية لحقوق الإنسان في كمبوديا.

-٢٢ - وفي مساء ٢٠ آب/أغسطس، انضم سام رايسي إلى مناضلي الحزب في مظاهرة ليلية أمام مكتب لجنة الانتخاب الوطنية في قناء وزارة الداخلية لحماية صناديق الاقتراع ودعم مطالبتهم المتعلقة بإعادة فرز الأصوات. ومر رجال مجهولو الهوية على متن سيارة أمام مدخل الوزارة وألقوا قنبلة وأطلقوا عيارات نارية على مجموعة من الصحفيين والأشخاص الآخرين الذين كانوا واقفين أمام مدخل الوزارة. وقتل في الحال سيانغ شون، وهو موظف حكومي سابق كان يعمل سائقا في وكالة أنباء يابانية؛ وكان سام رايسي واقفا في نفس المكان قبيل لحظات من وقوع الحادث. وأصدر الأمين العام للأمم المتحدة بيانا في اليوم التالي يشجب فيه الهجوم، ويذكر فيه الحكومة بتعهداتها الكتابي الموجه إليه يوم ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ بأن تكفل حماية الزعماء السياسيين ويدعو فيه إلى إقامة

حوار لنسوية المنازعات المعلقة. وعقب الهجوم، ضيق مسؤولو وزارة الداخلية الخناق على سام راينسي وزملائه، ودفعوهم بعنف وأطلقوا النار فوق رؤوسهم واعتقلوهم لمدة ساعتين. ثم أفرج عن المجموعة بعد أن تدخل فريق من مراقبي الأمم المتحدة وديوان مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في كمبوديا.

-٢٣ وكانت تروج في بنوم بنه في ذلك الوقت إشاعات تفيد بأن بعض بائعي الأغذية الفييتนามيين قد سموا الخمر وأن بعض الأشخاص ماتوا نتيجة لذلك. ولم توجد أي أدلة على صحة تلك الاتهامات، غير أنها اتهامات أثارت في العاصمة مشاعر شديدة العداء إزاء الفييتนามيين. وتمثل أحد العناصر التي أججت شعلة ذلك العداء في العبارات الخطابية المعادية للفييتนามيين التي كثيرةً ما كانت المعارضة تستخدمها في خطبها خلال الاجتماعات. وبث برنامج إذاعي شعبي تابع للمعارضة محادثة ظاهرة التزيف مع فتاة فييتนามية "اعترفت" فيها بأنها ثلت سما من فييت نام لوضعه في الخمر. ووُقعت في ٣ و ٤ أيلول/سبتمبر عدة حوادث عنف قامت بها جموع من الغوغاء ضد أشخاص من إثنية فييتนามية، أدت إلى قتل ثلاث نساء ورجل وجراح ١٢ شخصا آخر. ووثق مكتب المفوضة السامية لحقوق الإنسان في كمبوديا هذه الحالات ودعا الحكومة إلى إيضاح سبب حالات الوفاة المزعومة بالسم، وإلى التحقيق في الاغتيالات ومعاقبة المسؤولين عنها. كما دعا المكتب المعارضة إلى الامتناع عن استخدام لغة معادية للفييتนามيين.

-٢٤ وفي يوم ٧ أيلول/سبتمبر، أُلقيت ٣ قنابل في الفناء الملحق بمجموعة مساكن هون سان في بنوم بنه. ولم يصب أحد بأذى. وأفاد شهود عيان بأن الشخص الذي ألقى القنبلة وشريكه كانوا بقصد الفرار على متن دراجة نارية عندما تعرضوا لحادث مرور وراء النصب التذكاري للاستقلال. وفرا إلى طريق فرعى حيث قُبض على الشخص الذي ألقى القنبلة إما بواسطة سكان الحي أو رجال شرطة يرتدون الملابس المدنية وضربوه بقضيب حديدي فقتلوه. وكان القتيل يحمل وثائق تبين أنه أحد أفراد شرطة المخابرات. ولم يبلغ عن أي نتيجة للتحقيق الرسمي في هذا الهجوم، ولم يعاقب قاتل الشخص الذي ألقى القنبلة.

-٢٥ وبعد الهجوم بالقنابل بقليل، عقد رئيس الوزراء المشارك مؤتمرا صحفيا وحمل سام راينسي مسؤولية الهجوم. وحضرت المظاهرات وأمرت قوات الأمن باتخاذ الإجراءات الازمة إذا رفض المتظاهرون الانصراف. وفرضت قيود على السفر إلى خارج كمبوديا بالنسبة لأعضاء الجمعية الوطنية الحاليين وحديثي العهد بالانتخابات وبالنسبة لبعض شخصيات المعارضة الآخرين. وظل الحظر سارياً حتى اليوم التالي لأداء أعضاء الجمعية الوطنية الجديدة اليمين. وظل الحظر سارياً لمدة أطول على عدة شخصيات من المعارضة، مثل كام سوخا الذي وجهت إليه تهمة التحرير على الكراهية العرقية. وأصدر الممثل الخاص بياناً لدعم الحق في حرية الحركة. كما وجه رسالة إلى الحكومة حول حالة كام سوخا. وخوفاً من التعرض للاعتقال، لجأ كام سوخا إلى الاختباء وظل مختبئاً حتى أواسط تشرين الثاني/نوفمبر عندما منح ضمانات بأن أوامر الإحضار أمام المحكمة لن تستخدم ذريعة للقبض عليه. وفي أواسط كانون الأول/ديسمبر، مثل أمام المحكمة وأجاب على أسئلة قاضي التحقيق. وأعرب كام سوخا عن ثقته بأنه أصبح في أمان، على الرغم من أنه لم يصدر بعد قرار بـألا وجه لاقامة الدعوى.

-٢٦ - والتمس سام راينسي اللجوء يوم ٧ أيلول/سبتمبر إلى مكتب الممثل الشخصي للأمين العام الواقع في فندق كمبوديانا. وتجمع بعض أنصاره خارج الفندق، وتنقلت الشرطة والجدرمة أوامر بتفريغهم. وأطلقت أعيرة نارية وأصيب متظاهر واحد على الأقل بالرصاص في رأسه وقتل. وأبلغ شهود عيان موثوق بهم عن مقتل شخص آخر، وما زال مكتب المفوضة السامية لحقوق الإنسان في كمبوديا يتثبت من صحة هذه المعلومات.

-٢٧ - وتنقلت قوات الأمن في اليوم التالي أوامر بالهجوم على المتظاهرين المعتصمين الذين شنت قوات الأمن صفوفهم في غضون ساعتين عن طريق استخدام قدر محدود من العنف. ومنذ ذلك الوقت تحرك المتظاهرون وشروعوا في مسيرة. وانضمت إلى المظاهرات أعداد غفيرة من الرهبان البوذيين. ونظمت مظاهرة مضادة بما يقدر عددهم بنحو ١٠٠٠٠ مناصر لحزب الشعب الكمبودي، جلبوا من خارج المدينة على متن شاحنات. وكان العديد منهم مسلحين بعضهم وقضبان حديدية وحجارة. ولم تقع لحسن الحظ مواجهة بين المتظاهرين.

-٢٨ - وكانت المظاهرات، التي استمرت طيلة أسبوع تقريباً، سلمية عموماً والتزمت قوات الأمن بضبط النفس. غير أن معارك جرت في الشوارع في بعض الحالات، وقع معظمها بتحريض من محرضين ضمت صفوفهم أعضاء من قوات الأمن يرتدون الملابس المدنية ويحملون المسدسات. ورد المتظاهرون عادة بإلقاء قطع من الحجارة أو الرخام بواسطة المقاليع. وهاجمت قوات الأمن المتظاهرين وأطلقت عيارات نارية على سبيل الإنذار. وخلال أحد هذه الاشتباكات الذي وقع يوم ١١ أيلول/سبتمبر بالقرب من سفارة الولايات المتحدة، قتلت قوات الأمن تسعة ساماناغ، وهو مدرس يبلغ من العمر ٢٨ سنة، حيث أطلقت عليه النار من مسافة قريبة. وفي نفس اليوم، أصدر مكتب المفوضة السامية لحقوق الإنسان في كمبوديا بياناً يدعوه فيه إلى سحب المحرضين. وخلال ذلك الأسبوع، جرح ما لا يقل عن ٧٧ شخصاً، أصيب ١٦ منهم بطلق ناري. وجروح من بينهم ١٨ راهباً وراهبة واحدة، أصيب اثنان منهم بطلقات نارية، عندما شنت قوات الأمن صفوفهم بالقوة.

-٢٩ - واعتقل رجال الجدرمة والشرطة من وحدة النمور المتنقلة "Flying Tigers" العديد من المتظاهرين، بمن فيهم شابات ورهبان بوذيون. واقتيد معظمهم في شاحنات إلى مقر أو وحدات المخابرات العسكرية قبل اعتقالهم في أماكن اعتقال سرية. ولم تعرف سلطات الشرطة رسميًا إلا باعتقال ١٤ شخصاً. وزار أعضاء في مكتب المفوضة السامية لحقوق الإنسان في كمبوديا مراكز الشرطة وأماكن الاعتقال للبحث عن هؤلاء المعتقلين. ولم يكل هذا البحث بالنجاح، إلا في مركز الشرطة الواقع في طوول كورك حيث اعتقل أكثر من ٢٥ متظاهراً. وفي نهاية الأسبوع، بدأت ترد إلى المكتب تقارير عن العثور على جثث شبان ونساء ورهبان تطفو على سطح مياه الأنهر بالقرب من العاصمة. وأكدت تحقيقات مكتب المفوضة السامية لحقوق الإنسان في كمبوديا العثور عن ٢٤ جثة. وكانت معظم الجثث لشبان وشملت جثث نساء ورهبان بوذيين. ولم يتيسر تحديد هوية أصحاب الجثث، باستثناء جثتين، وتعذر وبالتالي إثبات وجود أي صلة مباشرة بين الضحايا وبين الاشتراك في المظاهرات أو في الأنشطة السياسية ذات الصلة. غير أن مكتب المفوضة السامية لحقوق الإنسان في كمبوديا وشهود عيان آخرون أكدوا أن جثثاً عديدة أخرى كانت تحمل آثار العنف القاتل: فكانت توجد بالجثث جروح ناجمة عن عيارات نارية، وأعضاء مكسورة، وعلامات

خنق وغير ذلك من علامات التعذيب؛ وعثر على العديد من الجثث وأيديها مقيدة وكان أعين العديد من الجثث مصوّبة.

-٣٠ وفي يوم ١٦ أيلول/سبتمبر، أعرب الممثل الخاص عن بالغ قلقه إزاء اختفاء متظاهرين اعتقلتهم قوات الأمن وإزاء تزامن ذلك مع اكتشاف محقق حقوق الإنسان لعدد كبير من الجثث في مواقع مختلفة حول العاصمة. ودعا الممثل الخاص الحكومة إلى تحديد مصير جميع المتظاهرين المعتقلين وطلب إجراء تحقيقات في هذه الوفيات غير المألوفة. ورددت اللجنة الكمبودية لحقوق الإنسان لاحقاً بتقديم تقرير عن ٦ حالات وفاة، وهي وفيات أعلنت الحكومة أنها متصلة بمنازعات شخصية. كما بدأ مكتب المفوضة السامية لحقوق الإنسان في كمبوديا يجمع قوائم بأسماء المتظاهرين الذين شوهد اعتقالهم أو أفيد بأنهم اعتقلوا من أجل تيسير التثبت من حالة كل منهم على حدة. وقدر أن ما لا يقل عن ٥٠ شخصاً قد اعتقلوا خلال المظاهرات. وبتاريخ منتصف كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، كان مكتب المفوضة السامية لحقوق الإنسان في كمبوديا يواصل بذل جهوده لاقتقاء أثر المختفين. وما زال يجهل مصير ما لا يقل عن ٨ أشخاص حددت هوياتهم. وقدم مكتب المفوضة السامية لحقوق الإنسان في كمبوديا قائمة المختفين إلى اللجنة الحكومية الكمبودية لحقوق الإنسان لتحقيق فيها.

-٣١ وفي أواسط أيلول/سبتمبر، سمعت على شبكة إذاعة الأمم المتحدة تهديدات، بما فيها تهديدات بالقتل، ضد موظفي مكتب المفوضة السامية لحقوق الإنسان في كمبوديا. وكانت هذه أول مرة توجه فيها تهديدات صريحة ضد موظفين كمبوديين بأسمائهم، وكذلك ضد موظفي المكتب بوجه عام. وعرف موجهو التهديدات أنفسهم بأنهم ينتمون إلى وزارة الداخلية وبأن بحوزتهم ملفات مفصلة عن هويات وأنشطة الموظفين.

-٣٢ وأعلن ناطق باسم الحكومة خلافاً للحقيقة أن مكتب المفوضة السامية لحقوق الإنسان في كمبوديا قاد المظاهرات وأن إذاعة المكتب تستخدم لبث رسائل مناهضة للحكومة. وفي يوم ١٤ أيلول/سبتمبر، صودرت عربة تابعة للأمم المتحدة واعتقل مؤقتاً ٣ من موظفي مكتب الممثل الشخصي للأمين العام. وفي اليوم ذاته، عامل أحد رجال الشرطة أحد موظفي مكتب المفوضة السامية لحقوق الإنسان في كمبوديا معاملة قاسية وشتمه. وقدمت شكوى رسمية إلى وزارة الخارجية حول التهديدات الإذاعية والمعاملة التي تعرض لها الموظف.

-٣٣ وعندما اجتمعت الجمعية الوطنية الجديدة في سيام ريب يوم ٢٤ أيلول/سبتمبر، شن هجوم بالذائف على قافلة عربات كانت تنقل رئيس الوزراء المشترك هون سان وغيره من الأعضاء المنتخبين في الجمعية. وأعلن هون سان أن الهجوم يبدو أنه كان موجهاً ضده واتهم المعارضة بافتراضه. ولم تسفر بعد تحقيقات الشرطة عن أي نتيجة.

-٣٤ وأدت الجمعية الوطنية الجديدة اليمين ورفع الحظر المفروض على سفر معظم شخصيات المعارضة إلى الخارج. وغادر البلد الأمير نورودوم راناريده وسام راينسي، ثم عدد كبير من البرلمانيين المعارضين الجدد، في اتجاه بانغكوك حيث كرروا بأن مطالبهم الرئيسية (المتعلقة بطريقة الانتخاب وضرورة إعادة فرز بطاقات الاقتراع المستخدمة وغير المستخدمة) يجب أن تلبى قبل أن ينظر في إمكانية تقاسم السلطة. كما طلبو صدور عفو عن عدد

من شخصيات المعارضة الموجودين حاليا في المهجر أو الذين اشتركوا في المقاومة المسلحة منذ تموز/يوليه ١٩٩٧. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، أي بعد مرور ما يناهز شهرين، وبعد جهود وساطة صبوره بذلها جلالة الملك، تم الاتفاق على ترتيبات تقاسم السلطة. وهيأت هذه العملية الطريق لتشكيل حكومة ائتلافية جديدة تتألف من حزب الشعب الكمبودي والجبهة الوطنية المتحدة من أجل كمبوديا مستقلة ومحايدة ومسالمة وتعاونية في كمبوديا، مما ترك حزب سام راينسي في المعارضة.

-٣٥ كما أسفرت التسوية السياسية بين الأحزاب السياسية، التي شملت العفو عن كبار الجنرالات الذين انضموا إلى المعارضة المسلحة بعد تموز/يوليه ١٩٩٧، عن بدء عودة حوالي ٤٠٠٠ لاجئ إلى الوطن كانوا يعيشون في مخيمات اللاجئين في تايلاند منذ آب/أغسطس ١٩٩٧. ويسرت التسوية السياسية أيضا استسلام آخر جماعات جنود الخمير الحمر في كانون الأول/ديسمبر الذين واصلوا ممارسة بعض الأنشطة المسلحة في جيوب واقعة على طول الحدود مع تايلاند. واستسلم إلى الحكومة في نهاية الأمر اثنان من كبار زعماء الخمير الحمر المتبقيين، إلى جانب عدد يتراوح بين ٦٠٠ و٨٠٠ مرتد وأعضاء أسرهم البالغ عددهم عدة آلاف. وفي كانون الأول/ديسمبر، استقبل رئيس الوزراء هون سان زعيم الخمير الحمر منذ ١٩٨٠، المدعو خيو سامبهان، ونونون تشيهي، نائب بول بوت منذ الستينيات.

باء - الإجراءات المتعلقة بجرائم الخمير الحمر

-٣٦ اتخذت الحكومة الكمبودية تدابير هامة منذ أثارت لجنة حقوق الإنسان في نيسان/أبريل ١٩٩٧ مسألة انتهاكات حقوق الإنسان الماضية. وفي القرار ٤٩/١٩٩٧، ثُبتت اللجنة بقية من تبقى من الخمير الحمر على وقف القتال، وكررت التعبير عن قلقها إزاء التجاوزات الخطيرة التي يرتكبها من تبقى من الخمير الحمر. كما طلبت اللجنة من الأمين العام أن يدرس، بواسطة ممثله الخاص لحقوق الإنسان في كمبوديا، وبالتعاون مع مكتب المفوضة السامية لحقوق الإنسان في كمبوديا، أي طلب تقدم به كمبوديا لمساعدةها على التصرف الملائم إزاء الانتهاكات الجسيمة الماضية للقانون الكمبودي والقانون الدولي، على أساس أن ذلك يشكل وسيلة لتحقيق المصالحة الوطنية، وتعزيز الديمقراطية، ومعالجة قضية المسائلة الفردية.

-٣٧ وفي يوم ٢١ حزيران/يونيه ١٩٩٧، وجه رئيس الوزراء الأول والثاني رسالة مشتركة إلى الأمين العام يطلبان فيها مساعدة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي على محاسبة المسؤولين عن الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبت خلال حكم الخمير الحمر من عام ١٩٧٥ إلى عام ١٩٧٩. وذكر رئيس الوزراء في رسالتهما أن كمبوديا لا تملك الموارد ولا الخبرة اللازمة لاتخاذ إجراء بهذا الحجم. وقررا أنهما على علم بما يبذل من جهود مماثلة للتصدي للإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبت في رواندا ويوغوسلافيا السابقة. وذكر رئيس الوزراء في معرض طلب توفير مساعدة مماثلة لكمبوديا أنهما يعتقدان أن جرائم على هذا القدر من الجسامنة تقلق جميع الأشخاص في العالم. وأعربا عن أملهما في أن يساعد المجتمع الدولي الشعب الكمبودي على إظهار حقيقة ما حدث خلال الفترة ١٩٧٥-١٩٧٩ وعلى محاسبة المسؤولين عن تلك الجرائم (انظر المرفق).

-٣٨ - وفي ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، اعتمدت الجمعية العامة القرار ١٣٥/٥٢ الذي طبّت فيه من الأمين العام أن ينظر في طلب السلطات الكمبودية مساعدتها على مواجهة الانتهاكات الخطيرة الماضية للقانون الكمبودي والقانون الدولي، بما في ذلك إمكانية قيام الأمين العام بتعيين فريق من الخبراء لتقدير الأدلة الموجودة واقتراح تدابير أخرى، كوسيلة لتحقيق المصالحة الوطنية، وتعزيز الديمقراطية، ومعالجة قضية المسائلة الفردية. وكررت لجنة حقوق الإنسان هذا الموقف في القرار ٦٠/١٩٩٨.

-٣٩ - وفي آب/أغسطس ١٩٩٨، عين الأمين العام فريق الخبراء المعنى بناء على مشورة الممثل الخاص. وعين السير نينيان ستيفن، الحاكم العام السابق لأستراليا، والسيد راجسومر للاه، رئيس قضاة موريشيوس سابقاً، والأستاذ ستيفن راتنر من جامعة تكساس بالولايات المتحدة الأمريكية. وتمثل مهمتهم في تقدير الأدلة الموجودة بهدف تحديد طبيعة الجرائم التي ارتكبها زعماء الخمير الحمر في السنوات ١٩٧٥-١٩٧٩؛ وتقدير مدى إمكانية محاكمة زعماء الخمير الحمر بعد التشاور مع الحكومة المعنية؛ واستكشاف خيارات محاكمة زعماء الخمير الحمر أمام محكمة دولية أو وطنية. ومن المفترض أن تقدم الاستنتاجات والتوصيات فريق الخبراء إلى الأمين العام في أقرب وقت ممكن. ومن المتوقع الآن أن تقدم الاستنتاجات والتوصيات في شباط/فبراير ١٩٩٩.

-٤٠ - واجتمع الفريق لأول مرة في نيويورك في أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، حيث اجتمع الفريق مع الأمين العام وغيره من كبار المسؤولين في الأمم المتحدة وكذلك مع ممثلي السلك الدبلوماسي. وسافر الفريق إلى كمبوديا في تشرين الثاني/نوفمبر للتشاور مع المسؤولين الكمبوديين ومع ممثلي غير حكوميين، ومن فيهم رئيس الوزراء المشارك هون سان والأمير راناريده، زعيم الجبهة الوطنية المتحدة من أجل كمبوديا مستقلة ومحايدة ومسالمة وتعاونية في كمبوديا، ولتقدير طبيعة الأدلة الموجودة عن الجرائم المفترضة.

-٤١ - وأعلنت الحكومة الجديدة في برنامجها المؤرخ ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ أن زعماء حركة الخمير الحمر المحظورة المتشددين سيقدمون إلى المحاكمة.

-٤٢ - وخلال الزيارات المنتظمة التي أجرتها الممثل الخاص إلى كمبوديا منذ أوائل عام ١٩٩٧، ناقش الممثل الخاص هذه المسألة مع الأشخاص المعنيين، ومن فيهم جلالة الملك، وكبار أعضاء الحكومة، وزعماء الأحزاب السياسية وممثلو المجتمع المدني والسلك الدبلوماسي. وما انفك الأشخاص الذين تناقش معهم الممثل الخاص يؤكدون دعمهم لهذه العملية. وخلال البعثة الثانية عشرة، ناقش الممثل الخاص المسألة مع رئيس الوزراء، ورئيس الجمعية الوطنية، ووزيري الداخلية المشاركيين، ووزير العدل، وزعيم المعارضة البرلمانية، الذين أعربوا جميعاً عن دعمهم لعمل فريق الخبراء.

-٤٣ - وفي كانون الثاني/يناير، قدم رئيس الوزراء السيد هون سان إلى الممثل الخاص مذكرة موجهة للأمين العام تبين بعض الاعتبارات التي تحتاج إلى مزيد من المناقشة حول الطريقة التي يمكن بها تنظيم الإجراءات

القانونية. وأثبتت الوثيقة أن هناك جرائم قد اقترفت أيضاً قبل عام ١٩٧٥ وبعد عام ١٩٧٩. وبالإضافة إلى ذلك، شددت الوثيقة على أهمية صون السلم لدى إقامة العدل. ووعد الممثل الخاص بأن ينقل هذه النقاط إلى الخبراء. ولاحظ الممثل الخاص أن الخبراء قد طلب إليهم أن يسندوا تحليلهم إلى رسالة الحكومة المؤرخة ٢١ حزيران/يونيه ١٩٩٧ وأن يقترحوا إجراءات كفيلة بأن تفي بأعلى المعايير القانونية وأن يثبتوا للشعب الكمبودي أن العدل سيأخذ مرجاه.

٤٤ - ولم ينته بعد وضع توصيات الخبراء وقت تحرير هذا التقرير. ويأمل الممثل الخاص أن ييسر تقريرهم الإجراءات التي ستتخذ ضد المسؤولين عن الاغتيالات وغيرها من انتهاكات حقوق الإنسان الجسيمة التي اقترفت خلال حكم الخمير الحمر، وأن المجتمع الدولي سيواصل دعم كمبوديا في هذه الجهود الهامة.

جيم - الافتال من العقاب والشرطة والجيش

٤٥ - إن ظاهرة الافتال من العقاب وتعبيرها المؤسسي قد تأيدت بالوثائق في تقارير سابقة قدمها الممثل الخاص. وتشكل هذه الظاهرة أهم عقبة تواجه الجهود المبذولة من أجل إرساء سيادة القانون في كمبوديا. وتشمل هذه الظاهرة عدم التصدي لأفعال العنف السياسي، غير أنها تعكس أيضاً في جميع التقارير اليومية تقريباً التي تبلغ عن الأعمال التعسفية التي يرتكبها بعض المسؤولين في الجيش والشرطة ضد الشعب، بما في ذلك الاغتيالات والاغتصاب والاعتقال غير الشرعي والاختطاف لابتزاز الأموال وكذلك الضرب وغير ذلك من أفعال العنف. وبينما تفتقر المحاكم إلى الموارد البشرية وغيرها من الموارد، فإن أفراد قوات الأمن مسلحون ذوو نفوذ ويتمتعون بالحماية. ولا توجد أي سبل انتصاف قضائية فعالة لدى الأشخاص الذين تنتهك قوات الأمن حقوقهم. وينسف هذا الأمر معنى العدالة و يجعل بعض الأشخاص يعتقدون أن السبيل الوحيد للدفاع عن مصالحهم يتمثل في استخدام العنف.

٤٦ - ويتصل جانب مزعج للغاية من جوانب مشكلة الافتال من العقاب في كمبوديا، بالجرائم الجسيمة ذات الصبغة السياسية، بما في ذلك الاغتيالات السياسية، التي اقترفت في السنوات الأخيرة والتي لم تتضح ملابساتها بعد. وأبلغ الممثل الخاص الحكومة بمقتل أو اختفاء أكثر من ١٣٠ شخصاً منذ ٣٠ آذار/مارس ١٩٩٧ وما انفك يطلب إجراء تحقيقات جدية في المسألة. والخبراء اللذان قاما في نيسان/أبريل ١٩٩٨، بالنيابة عن المفوضية السامية لحقوق الإنسان والممثل الخاص، بتقييم تحقيقات الحكومة في موضوع الهجوم بالقنابل الذي وقع في آذار/مارس ١٩٩٧ والاغتيالات التي جرت في يوليه/تموز - آب/أغسطس ١٩٩٧ خلصاً إلى أن التحقيقات، عندما أجريت، كانت تفتقر إلى الحزم والعزم. والممثل الخاص يرى لسوء الحظ أنه مضطر إلى أن يخلص إلى نفس الاستنتاج فيما يتعلق بالاستجابة لمذكرته الإضافية الموجهة إلى الحكومة في أيار/مايو والتي وصف فيها نحو ٤٠ حالة اغتيال أخرى، وللتقارير اللاحقة التي توثق المزيد من الوفيات التي حصلت في النصف الثاني من عام ١٩٩٨ في ظروف مماثلة.

٤٧ - وعندما تقابل الممثل الخاص مع رئيس الوزراء في كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، أعرب الممثل الخاص عن قلقه إزاء ضآلته التقدم المحرز في هذه الحالات. وأعرب عن شعوره الواضح بأن التحقيقات الجدية في الهجوم

بالقتايل والاغتيالات وغيرها من محاولات القتل قد عرفتها عناصر ذات نفوذ في صفوف الشرطة والجيش. وتسبب هذا الأمر بدوره في حدوث قلق وارتباك في إطار الدوائر المهنية المتخصصة داخل هيأكل إنفاذ القوانين. وما من شك أن هذه المسألة تعتبر مشكلة كبيرة داخل نظام العدالة الكمبودية ومشكلة لن تتم تسويتها حتى تقدم الزعامة السياسية الدليل الواضح على أنه ما من أحد من المسؤولين عن تلك الأفعال يحظى بالحماية.

-٤٨ - وأنشئت اللجنة الكمبودية الحكومية لحقوق الإنسان، للقيام، ضمن جملة أمور، بمواصلة أو بدء التحقيقات في تلك الحالات. ولم تبلغ عن حدوث أي تقدّم كبير بشأن أي حالة من الحالات المذكورة أعلاه، غير أن اللجنة حققت فعلاً في بعض تقارير الانتهاكات المحتملة لحقوق الإنسان التي جرى إبلاغها بها خلال الفترة الانتخابية وبعدها. وساعدت هذه العملية على توضيح الواقع في بعض الحالات وحققت أيضاً الإفراج عن أحد ضحايا الاختطاف.

-٤٩ - وتمثل مشكلة جسيمة أخرى في استخدام رجال الشرطة المفرط للأسلحة الفتاكه عندما يحاولون القبض على مشتبه فيهم. ولا بد من اتخاذ تدابير صارمة لوضع حد لتواتر حالات اغتيال المشتبه فيهم خلال محاولة القبض عليهم، والبعض منها يشكل حالات إعدام صريحة. وهذه الاغتيالات هي مصدر قلق جسيم للممثل الخاص الذي طلب إلى مكتب المفوضة السامية لحقوق الإنسان في كمبوديا أن يدرس هذه المشكلة بالتعاون مع سلطات الشرطة المعنية. وتشمل الأمثلة على إساءة استخدام القوة الفتاكه من جانب قوات الأمن في الأشهر الأخيرة الاغتيال خارج القضاء على أيدي موظفي الشرطة يوم ٢٠ أيلول/سبتمبر للمزارع فورن ميك وللجندي المرتد بارد من الجبهة الوطنية المتحدة من أجل كمبوديا مستقلة ومحايدة ومسالمة وتعاونية في كمبوديا يوم ٦ تشرين الأول/أكتوبر في كومبونغ تشم؛ واغتيال سويون دي وتوبون ريشي، المتهمين بالقتل والسرقة يوم ١٤ أيلول/سبتمبر في بايلين؛ وإصابة شابة على سبيل الخطأ بواسطة طلقات نارية يوم ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر، وإصابة قروي يوم ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر، عندما أطلقت الشرطة النار بلا مبالغة على أشخاص يشتبه في أنهم لصوص في حادثتين منفصلتين في باتامبانغ.

-٥٠ - كما رصد مكتب المفوضة السامية لحقوق الإنسان في كمبوديا وتتابع حالات عديدة من حالات الاعتقال غير الشرعي مثل القبض على ١٦ شخصاً واعتقالهم في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر في بنوم مالاي بتهمة المشاركة في تمرد، واعتقال مراهق في تا خماو لتهم بدون دليل بالمشاركة في اختطاف واغتيال فتاة تبلغ من العمر ٩ سنوات أفرج عنه بعدها قيل من أن أباه دفع رشوة كبيرة للشرطة.

-٥١ - ويتمثل أحد الأسباب التي تدعو إلى القلق الشديد في مشاركة موظفي الشرطة والجيش في عمليات اختطاف إجرامية للحصول على فدية. وتبيّن تقارير الشرطة أن عمليات الاختطاف تكاد تحصل كل أسبوع تقريباً في بنوم بنه، وهي عمليات أصبحت تحدث الآن في بعض المقاطعات، بما فيها كومبونغ تشم، وسيام ريب، وبانطي مينتشي، وكامبود وباتامبانغ. وعادة ما لا تحدد هوية المختطفين أو يعتقلون على أيدي الشرطة التي تدعى أن الضحايا لن يتعاونوا معها خوفاً من عمليات الانتقام. وفي ٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، أبلغت امرأة كان أحد أفراد الشرطة العسكرية قد اعتقل ابنتها عن نوع آخر من الحالات، حيث قررت أن ابنتها لن يفرج عنها إلا إذا دفعت الأم ٣٠٠ دولارات الولايات المتحدة لصاحب بيت دعارة. وبمساعدة من الرابطة الكمبودية لحماية حقوق الإنسان والدفاع

عنها، ومكتب المفوضة السامية لحقوق الإنسان في كمبوديا، وإدارة الشؤون الاجتماعية وشرطة الإقليم، عثر على الفتاة في مكتب شرطة في إقليم بنوم بنه. واعترف أحد رجال الشرطة العسكرية باحتجاز الفتاة لأنها مدينة لأخيه بمبلغ من المال. ورفض الإفراج عنها حتى يدفع المبلغ.

-٥٢ وفي اجتماع عقد مع الممثل الخاص في كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، بينت اللجنة الكمبودية لحقوق الإنسان التدابير الأولى المتخذة في سبيل إصلاح جهاز الشرطة. ومن الواضح أن هذا الإصلاح يشكل أمراً ضرورياً. ويتحتم تجريد الشرطة الكمبودية من الصبغة السياسية وأن تكتسب في نفس الوقت خبرة حقيقة في مجال التحقيقات الجنائية وفي إنفاذ القوانين المحلية. وينبغي مراجعة سياسة تعيين رجال الشرطة، وعلى الأخص في الرتب العليا، والاعتراف بالمؤهلات ذات الصلة ومكافئتها. وسعياً للنهوض بمستوى السلوك المهني، يلزم إيلاء الأولوية للتعليم والتدريب. ويوصي الممثل الخاص بإنشاء أكاديمية شرطة.

-٥٣ وما سيعزز ايجاد قوة شرطة مجردة من الصبغة السياسية ومحايدة أن يتلافي قادتها إصدار بيانات علنية سابقة لأوانها بالإدانة في القضايا الجنائية. ولسوء الحظ أصدر المدير العام للشرطة الوطنية بيانات من هذا القبيل خلال فترة الاضطرابات السياسية في آب/أغسطس - أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، محملاً زعماء المعارضة مسؤولية تلك الاضطرابات.

-٥٤ وقررت الحكومة فعلاً تجريد قوات الشرطة من موظفيها الزائدين عن الحاجة ومراجعة هيكلها وتسلسل القيادة فيها. وسيلزم في نفس الوقت اتخاذ تدابير للقضاء على الرشوة، وهو ما يستلزم اتخاذ تدابير تأدبية صارمة وكذلك دفع مرتبات أعلى وفي مواعيد منتظمة للعاملين في صفوف الشرطة. وينبغي أن توضح مدونة الإجراءات الجنائية الفادمة سلطة الشرطة والمبادئ المقبولة لأساليب الشرطة. ويلزم توافر تعليمات أكثر تفصيلاً لتنظيم إجراءات القبض واستخدام الأسلحة وتفتيش المنازل والاستجواب وغير ذلك من الأمور. كما يجب كفالة تنفيذ القواعد القائمة فعلاً، مثل وضع حد لاستخدام الشرطة للعنف في انتزاع الاعترافات وممارسة إبقاء واحتجاز الأشخاص في مخافر الشرطة لفترات تتجاوز ٤٨ ساعة.

-٥٥ ونوقشت العديد من الاقتراحات الواردة أعلاه في مشاورات الشرطة نظمتها اللجنة الآسيوية لحقوق الإنسان في أوائل كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ بمشاركة الحكومة الكمبودية وبعض ممثلي الشرطة، بصفتهم الشخصية، وكذلك منظمات غير حكومية. ورأى الممثل الخاص أن تقرير ذلك الاجتماع يشكل مساهمة مفيدة في زيادة التحضير لإصلاح الشرطة. كما طلبت الحكومة موافاتها بالمزيد من مشورة الخبراء من مكتب المفوضة السامية لحقوق الإنسان في كمبوديا في هذا الصدد.

-٥٦ ويلزم أيضاً إجراء إصلاحات مماثلة في صفوف القوات العسكرية لكافالة الانضباط المناسب. وفي كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، بين رئيس الوزراء وزيراً الدفاع المشاركان للممثل الخاص أن هذه العملية تتسم بمرتبة عالية من الأولوية. وإدماجسائر فئات المعارضة السابقة، ومن فيهم جنود الخمير الحمر السابقين، وتسرير بعض أفراد

القوات المسلحة ينبغي أن بعملية تجريد القوات المسلحة من الصبغة السياسية. وينبغي اتخاذ تدابير تأدبية ضد الجنود والضباط الذين يسيئون معاملة المدنيين.

دال - سير عمل النظام القضائي

-٥٧ إن عمليات التدخل والتخييف والتهديدات التي يمارسها رجال الشرطة والجيش ضد المحاكم مسألة أخرى تلقى الممثل الخاص. وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، أبلغ عن مثال آخر لهذه الممارسة السيئة. ففي إحدى المقاطعات، قام مفهوم شرطة وبعض نوابه بزيارة رئيس المحكمة ورئيس المحققين لمناقشة قضية اتهم فيها ضابط شرطة بالقتل، غير أن الشرطي تمسك بممارسة حق الدفاع الشرعي عن نفسه. ولم تعرف الشرطة بحق المحكمة في القبض على أحد ضباط الشرطة والتحقيق معه، على الرغم من أن المحكمة قد حصلت على الإذن بذلك من وزارة الداخلية. ويحث الممثل الخاص الحكومة على أن تصدر تعليماتها إلى رجال الشرطة والجيش بالاعتراف بسلطة المحاكم وبأن يذعنوا لأوامرها.

-٥٨ كما أن افتقار بعض المحاكم إلى النزاهة ينسف العدالة. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، وجه الممثل الخاص إلى المدعي العام رسالة حول تعرض أحد الشابات للضرب حتى الموت على أيدي صاحب بيت دعارة في بانتي ميانتشي. وقرر قاضي التحقيق في محكمة إقليم بانتي ميانتشي حفظ الدعوى بالنسبة لتهمة القتل العمد الموجهة ضد صاحب بيت الدعارة، استناداً إلى "عدم كفاية الأدلة" على الرغم من شهادات ١١ شاهد عيان على الضرب. وفي تشرين الثاني/نوفمبر أيضاً، وجه المدعي العام رسالة إلى محقق بانتي ميانتشي أشار فيها إلى وجود أخطاء إجرائية وأوصى بأن توجه إلى صاحب بيت الدعارة تهم القتل غير العمد والضرب والجرح ومخالفة قانون مكافحة الاتجار بالنساء. وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، توجه ممثل وزارة العدل إلى بوبيت للتحقيق في القضية. وعرقل تحقيقه بواسطة عمليات تهديد وتخييف مُقنعة من جانب السلطات المحلية. وفي الشهر ذاته، أعلن رئيس محكمة بانتي ميانتشي أن الأدلة في القضية (الإحدى عشرة شهادة) قد فقدت؛ وبذا رئيس المحكمة غير راغب في توجيهاته إضافية ضد صاحب بيت الدعارة؛ وقرر أن صاحب بيت الدعارة يحظى بدعم أشخاص من ذوي النفوذ في الجيش.

-٥٩ ويلزم توافر الدعم السياسي لكفالة امتلاك السلطة القضائية للنفوذ الفعال اللازم لمحاكمة جميع المجرمين، بغض النظر عن هويتهم أو مرتبهم. غير أنه يلزم أيضاً أن يتوافر تشريع أساسي إضافي، مثل قانون للعقوبات وقانون للإجراءات الجنائية. وتستلزم المشاريع القائمة لهذين القانونين المزيد من المناقشة والتحسين، غير أن وضعها في صيغتها النهائية واعتمادها ينبغي أن يحظى بمرتبة عالية من الأولوية. ويلزم بالإضافة إلى ذلك توافر قوانين ومبادرات هيكلية لإصلاح عملية تحقيق العدالة ذاتها. وقدم وزير العدل في كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ معاً خطة لأداء هذه المهمة، وهي خطة تشمل ترشيد تنظيم وهيكـل نظام المحاكم. كما يزمع الوزير اقتراح تعديل المادة ٥١ من قانون عام ١٩٩٤ الخاص بموظفي الخدمة المدنية.

-٦٠ والمادة ٥١ تضفي في الواقع على الافتات من العقاب طابعاً مؤسسيّاً. إذ تنص على أن التحقيق مع موظفي الخدمة المدنية يستلزم موافقة الوزارة التي يعملون بها. وكثيراً ما يتأخر صدور الموافقة على التحقيق بموجب المادة ٥١ عدة أشهر، وهو تأخير يظل المشتبه فيه خلاله طليقاً ويمارس تخويف الشهود أو يجبر المجنى عليه على قبول التسوية. ويرحب الممثل الخاص بالتزام وزير العدل بالتصدي لهذه المشكلة.

-٦١ ويشعر الممثل الخاص بالقلق لأن المجلس الأعلى للقضاء، وهو إحدى المؤسسات الأساسية لتعزيز سلطان القانون في كمبوديا، لم يكن أنشط منذ انعقاده يوم ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧. وتتمثل المهمة الرئيسية للمجلس الأعلى في الإشراف على سير عمل النظام القضائي، بما في ذلك تعيين القضاة وغيرهم من موظفي المحاكم واتخاذ التدابير التأديبية بشأنهم. وثمة حالياً منصبان شاغران في المجلس يلزم ملؤهما. ويشدد الممثل الخاص على ضرورة انعقاد المجلس الأعلى للقضاء بانتظام للتصدي لمشكلة فساد القضاة والمحققين وموظفي المحاكم وعدم أهلية هم وكفاءتهم.

-٦٢ ويلاحظ الممثل الخاص أنه يجري اتخاذ تدابير لتوضيح العلاقة بين وزارة العدل والمحاكم. وينبغي الانتهاء من وضع مشروع النظام الأساسي للقضاء، وتقديمه إلى الجمعية الوطنية وهو نظام يشمل تعيين القضاة ومكافأتهم والتدابير التأديبية التي يمكن أن تتخذ ضدهم. وفي وقت تحرير هذا التقرير، أعدت منظمات مختلفة معنية بتقديم المساعدة القانونية ومكتب المفوضة السامية لحقوق الإنسان في كمبوديا تعليقات حول مشروع القانون.

-٦٣ وفي الماضي كانت الرسائل الدورية الصادرة عن وزارة العدل لا تقتصر على المسائل الإدارية فحسب، وإنما كانت تفسر القوانين في بعض الحالات. وهذا التفسير يقع خارج نطاق اختصاص السلطة التنفيذية. ويزكي الممثل الخاص الأمر الذي أصدره وزير العدل بمراجعة الرسائل الدورية الصادرة سابقاً والتي تنتهك استقلال السلطة القضائية.

-٦٤ وما زالت المرتبات المنخفضة التي يتلقاها موظفو المحاكم تمثل المشكلة الرئيسية ولها صلة مباشرة بوجود الفساد في المحاكم. ويقترح مشروع النظام الأساسي للقضاء زيادة مرتبات القضاة. ويكرر الممثل الخاص اقتراحه الموجه إلى الحكومة بالانتهاء من وضع واعتماد هذا القانون، وكذلك اقتراحه بزيادة اعتمادات الميزانية المخصصة لجميع موظفي المحاكم وأعمال المحاكم.

-٦٥ وثمة محاكم عديدة عاجزة عن تقديم المحبسين إلى المحاكمة في غضون الفترات الزمنية التي ينص عليها القانون. واعتقل عدة سجناء لفترات تتجاوز بكثير السنة بدون أن يقدموا إلى المحاكمة. ومن هذه القضايا، قضية هانغ تشانثول الموجود في سجن "ت٣" في بنوم بنه والذي قبض عليه يوم ٢٧ تموز/يوليه ١٩٩٧ بتهمة الاختطاف للحصول على فدية. وما زال هذا الشخص لم يقدم بعد إلى المحاكمة. ويحث الممثل الخاص الحكومة على أن تفحص أسباب الحبس السابق على المحاكمة لفترات مفرطة الطول والأسباب التي تحول دون إجراء التحقيقات في غضون الفترات الزمنية اللازمة. وقضى المشتبه فيهم في حالات عديدة عدة أشهر في الحبس السابق على المحاكمة قبل أن

يبداً التحقيق. ويدرك الممثل الخاص الحكومة بأن الحبس السابق على المحاكمة الذي يكون طويلاً بدون مبرر ينتهك قرينة براءة المتهم وحقه في أن يحاكم بسرعة.

-٦٦ وواصل الممثل الخاص متابعة الحالات التي قد تتطوّي على إساءة تطبيق أحكام العدالة. ويساوره شديد القلق بسبب احتجاز واعتقال كيم سان ومياس مينيار في سيهانوكفيل يوم ٢١ تشرين الأول/أكتوبر، وهو عاملان في مجال حقوق الإنسان في الرابطة الكمبودية لحماية حقوق الإنسان والدفاع عنها. ويوجد نقص واضح في الأدلة الداعمة للتهم الموجهة إلى المتهمين. وبالإضافة إلى ذلك، سجل عدد من المخالفات الإجرائية الجسيمة في معالجة القضية. فالقبض لم يتم طبقاً للقانون، وحرم محامو العاملين في مجال حقوق الإنسان من الاطلاع على ملفات القضية لمدة ٣ أسابيع. غير أنه على الرغم من هذه الشوائب وانعدام الأدلة، فإن القضية لم تكن قد حفظت وقت تحرير هذا التقرير، بل ما زالت محكمة مقاطعة سيهانوكفيل تحقق في القضية. وفي ٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨، قررت محكمة الاستئناف الإفراج مؤقتاً عن كيم سان ومياس مينيار من الحبس السابق على المحاكمة.

-٦٧ وسجل المزيد من التطورات في قضية تشاو سوخون، نائب رئيس الشرطة العسكرية في سيهانوكفيل للجبهة الوطنية المتحدة من أجل كمبوديا مستقلة ومحايدة ومسالمة وتعاونية في كمبوديا الذي حكم عليه بالسجن لمدة ١٥ سنة في حزيران/يونيه ١٩٩٧ وحكم عليه بالسجن لمدة ٣ سنوات أخرى في أيلول/سبتمبر من العام ذاته بتهمة الاتجار بالمخدرات. وألغت محكمة الاستئناف هذين الحكمين في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، وسرعان ما أوقفت وزارة العدل عن العمل القضاة الثلاثة الذين كانوا قد حكموا في القضية. وقد المدعي العام طعنوا إلى المحكمة العليا في كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير ١٩٩٨. ولم تبت المحكمة العليا في القضية حتى ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، نظراً إلى أن ملفات القضية كانت توجد بحوزة وزارة العدل منذ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧. وخلال المحاكمة في المحكمة العليا، قرر المدعي العام أن تشاو سوخون مذنب بارتكاب التهم الموجهة إليه، غير أن الدليل المقدم ضده لم يكن كافياً. وعلى الرغم من عدم كفاية الأدلة، فإن تشاو سوخون لم يبرأ؛ وقررت المحكمة العليا أن تحال القضية ثانية إلى محكمة الاستئناف لإجراء المزيد من التحقيق فيها. وأعيد القضاة الثلاثة الذين كانوا قد أوقفوا عن العمل في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ إلى وظائفهم في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩.

هاء - التعذيب

-٦٨ لا يزال تعذيب المسجونين وإساءة معاملتهم يمثل مشكلة قائمة. وعلى الرغم من الجهود السابقة وزيرا العدل والداخلية لکبح هذه الممارسة السيئة، تلقي الممثل الخاص دليلاً جديداً على أنها لا تزال تحدث. فالناس الذين تحتجزهم الشرطة أو رجال الدرك أو القوات المسلحة كثيراً ما يتعرضون للضرب خلال استجوابهم بغية انتزاع اعترافات تستخدّم دليلاً ضدّهم في المحكمة. ولا تجد شكاوى المدعى عليهم من تعرضهم للتعذيب أو سوء المعاملة، استجابةً جديةً أثناء إجراءات المحكمة. وكثيراً ما تصدر الأحكام على أساس الاعتراف تحت التعذيب فحسب، في حين أن التقارير المتعلقة بالتعذيب عادةً ما تهمّل متابعتها.

-٦٩ - وفي منتصف كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، علق النائب العام ومفوض الشرطة في مقاطعة باتامبونغ على الملف الذي قدمه الممثل الخاص إلى الحكومة في حزيران/يونيه ١٩٩٧ والذي يحتوي على ٣٢ قضية من قضايا ادعاءات التعذيب الذي مارسته الشرطة وغيرها من المحققين المحليين في منطقة "سفاي بور". وقد قام الممثل الخاص في أعقاب تقديمها لهذا الملف بزيارتين إلى مقاطعة باتامبونغ حيث ناقش المسألة مع مسؤولي الشرطة والمحاكم وغيرهم من المسؤولين. كما أثيرت مسألة الملف في اجتماعين مع المدير العام للشرطة الوطنية. وقد كتب النائب العام في رده الأولى أنه قد تم تقديم قضيتين من الـ ٣٢ قضية الواردة في الملف إلى المحاكمة، بينما رفضت قضية ثلاثة. ويسعى مكتب المفوضة السامية لحقوق الإنسان في كمبوديا إلى الحصول على توضيحات بخصوص النتيجة الفعلية لهاتين المحاكمتين.

-٧٠ - وينفي تقرير الشرطة، الذي يشرح ٣٠ قضية من القضايا الـ ٣٢، وقوع أي تعذيب كان في أي من هذه القضايا. وفي حين أن الممثل الخاص يرحب بإجراء تحقيقات في هذه القضايا، فإنه يأسف لأن ادعاءات التعذيب الموثوق بها، والتي تأكّد العديد منها بدليل مادي، لم تؤخذ بمزيد من الجدية. وفي إحدى هذه القضايا، والتي توفي فيها المعتقل، يصر التقرير على أن الضحية انتحر على الرغم من وجود دليل دامغ على أنه توفي جراء التعذيب. ويدلل رد مفوض الشرطة على أنه يتوجب إجراء هذه التحقيقات بنزاهة وخارج الإطار المباشر للشرطة. وحتى الآن لم يقدم أي ضابط شرطة إلى المحاكمة أو يخضع حتى للعقوبة الإدارية على أي عمل من أعمال التعذيب.

-٧١ - سيواصل الممثل الخاص رصده لحالة التعذيب في كمبوديا. وثمة حاجة إلى استراتيجية شاملة، وينبغي أن يكون من بين أوجهها فصل ومعاقبة مسؤولي الأمن الذين ثبتت إدانتهم باستخدام التعذيب. وسيطلب ذلك بدوره دعماً سياسياً على أعلى المستويات حتى يتيسر للمحاكم أن تبدأ في اتخاذ إجراءات ضد القائمين على التعذيب.

واو - الأوضاع في السجون

-٧٢ - زاد عدد المجنونين بنحو ٢٠ بالمائة خلال عام ١٩٩٨، مما ساهم في اكتظاظ بعض السجون. ويوجد في الوقت الحالي زهاء ٢٣٥٠ نزيلاً في السجون الكمبودية، من بينهم ٥٩٧ سجين مدان، و ٧٥٣ محتجزاً رهن المحاكمة. وقد ازداد تفاقم هذه المشكلة جراء عدم احتجاز المجنونين المدانين بمعزل عن ينتظرون المحاكمة.

-٧٣ - قام مكتب المفوضة السامية لحقوق الإنسان في كمبوديا بزيارة ١٥ من ٢٥ سجناً في كمبوديا في الفترة من أيلول/سبتمبر إلى كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨. وقد أولى اهتمام خاص بتحقيق الأساس القانوني للاحتجاز، وسبل الحصول على المشورة القانونية، وطول فترة الاحتجاز السابقة على المحاكمة، علاوة على الأوضاع المادية للاحتجاز. وقد تلت هذه الزيارات اجتماعات مع المسؤولين المعنيين.

-٧٤ - أتيحت لموظفي مكتب المفوضة السامية لحقوق الإنسان في كمبوديا سبل الوصول إلى جميع السجون التي تتولى إدارتها وزارة الداخلية. وقد شمل ذلك زيارة عامة لسجن الشرطة القضائية وسجن "ت ٣" (T3) في فنوم بنه الذي استبقى فيه أكثر من ٦٠ سجينًا لما يتجاوز فترة الستة أشهر القصوى السابقة للمحاكمة. كما بينت المقابلات التي أجريت مع النزلاء أن الكثريين منهم أسيئ معاملتهم أثناء وجودهم في الحجز قبل نقلهم إلى السجن.

-٧٥ - وفي حين أنه يسمح عادة للمنظمات الإنسانية غير الحكومية بسبل الوصول إلى السجون بغير صعوبة، فقد حرمت منظمات المساعدة القانونية غير الحكومية من الدخول إلى السجون، ونتيجة لذلك ظل بعض المحتجزين بدون تمثيل قانوني. وعلى سبيل المثال، لم يحصل ٢٥ من بين ٥٧ محتجزا في سجن بري فينغ على مساعدة من المحامين.

-٧٦ - وفي بعض السجون، تحسنت الأوضاع المادية للاحتجاز من خلال المساعدة المقدمة من مشروع المساعدة الأسترالي للقضاء الجنائي (الممول من هيئة المعونة الأسترالية الدولية) ولجنة الصليب الأحمر الدولي. ويقوم مشروع المساعدة الأسترالي للقضاء الجنائي بتشييد وتجديد خمسة سجون، وتقوم لجنة الصليب الأحمر الدولي بتجديد ١٧ سجنا إقليميا، بما في ذلك مطابخها ودورات مياهها وزنازينها وأسقفها. ولا يزال العديد من السجون الأخرى في وضع سيئ.

-٧٧ - ولا تزال الأحوال الغذائية في جميع السجون التي تمت زيارتها تشير إلى القلق الشديد. إذ تتلقى السجون حصة تموينية قيمتها ١٠٠٠ ريبيل فقط (تساوي زهاء ٢٥٠ دولار أمريكي) من الأغذية والمياه والكهرباء والخطب لكل سجين يوميا. ومن الواضح أن هذه الحصة غير كافية. وخلال الربع الأخير من عام ١٩٩٨، لاحظ مكتب المفوضة السامية لحقوق الإنسان في كمبوديا أن الكثير من المسجونين يعانون من أمراض متصلة بسوء التغذية. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، توفي رجل يبلغ من العمر ١٩ عاما كان قد اعتقل قبل عام تقريراً وأدين بعدها بشهرين، نتيجة لإصابته بمرض بربيري في سجن براي سار في فنوم بنه.

-٧٨ - وتعتمد صحة النزلاء إلى حد كبير على قدرة أقاربهم على تقديم إمدادات غذائية إضافية لهم. وقادت منظمة حقوق الإنسان الكمبودية المعروفة باسم الرابطة الكمبودية لتعزيز حقوق الإنسان والدفاع عنها (LCADHO) بتوزيع البسكويت المقدم من برنامج الأغذية العالمي والمنوح من هيئة كير-أستراليا (CARE) والحكومة الترويجية لاستكمال الوجبة الغذائية للمسجونين. وقد تم القيام بذلك على أساس طارئ ولا يمكن العمل على استمراره. ولا بد من أن تتحمل الحكومة مسؤوليتها عن إطعام المسجونين.

-٧٩ - وزارة الصحة مسؤولة عن الرعاية الطبية للمسجونين، بما في ذلك إمدادهم بالأدوية. وفي الواقع، فإن الموارد المالية شحيحة بما لا يكفي لتقديم هذه الرعاية الطبية. ويقدم مشروع المساعدة الأسترالي للقضاء الجنائي مساعدات هامة في هذا الميدان، وهو ما تفعله كذلك منظمات غير حكومية محلية مثل الرابطة الكمبودية لتعزيز حقوق الإنسان والدفاع عنها . وهناك حاجة ماسة إلى قيام الحكومة بوضع سياسة واضحة بشأن كيفية التعامل مع المسجونين المصابين بالإيدز وغيره من الأمراض العضال. ويقدر بأن ما لا يقل عن ستة مسجونين مصابين بفيروس نقص المناعة البشرية قد توفوا خلال عام ١٩٩٨ ، وهناك في الوقت الحاضر العديد من المسجونين في المراحل الأخيرة من الإيدز.

-٨٠ - والنقى الممثل الخاص أثناء زيارته لسجن راتاناكيري في كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ بالعديد من المحتجزين القصر كان أحدهم قد بلغ من العمر ١٣ سنة. ولا ينبغي احتجاز الأطفال في ظل هذه الأوضاع، حتى ولو لفترة قصيرة. ومن ناحية أخرى، قد لا يكون نقلهم إلى مركز إعادة تأهيل الشباب بالقرب من فنوم بنه في صالحهم حيث أن ذلك قد يقلل من فرص قيام أقاربهم بزيارتهم. كما أنه لا يوجد أساس قانوني لاحتجاز القصر في هذا المركز.

وثمة حاجة إلى نهج جذري وإنساني بدرجة أكبر لمعالجة انحراف الصغار. وفي هذا الصدد، يمكن الاستفادة من تجربة إصلاح قضاء الأحداث في بلدان أخرى.

-٨١ لا يزال الكثيرون من المسجنين يهربون من السجون الكمبودية. خلال عام ١٩٩٨، سجلت الرابطة الكمبودية لتعزيز حقوق الإنسان والدفاع عنها ما لا يقل عن ٨٥ حالة هروب. وقام أكثر من ٢٠ سجينًا بمحاولة فاشلة للهرب من سجن كامبونغ تشام في أيلول/سبتمبر ١٩٩٨. وقد أطلق أحد رجال الشرطة النار على أحد هؤلاء المسجنين فتوفي جراء ذلك في المستشفى المحلي. وقد وردت تقارير أخرى من بايلين وسفاي رينغ عن قتل مسجونين بالرصاص وهم يحاولون الهرب. ويشير عدم إجراء تحقيقات جدية عقب هذه الأحداث فاق الممثل الخاص.

-٨٢ وقد أعيد استخدام الأصفاد والأغلال وغيرها من القيود في بعض السجون، مثل سجن كامبونغ تشام في أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ في أعقاب محاولة للهروب، وفي سجن سيهانوكفيل مؤخرًا.

-٨٣ ولا يسمح للنزلاء في بعض السجون، مثل سجن تاخماو في كاندا، بمعادرة الزنازين إلا ل دقائق قليلة كل يوم. وأبدى الممثل الخاص قلقه للسلطات في فنوم بنه إزاء الأوضاع الصعبة في سجن راتاناكيري حيث يحبس النزلاء لساعات طويلة للغاية وحيث تفتقد الإدارة المحلية للسجن إلى الدعم.

-٨٤ قامت إدارة السجون في وزارة الداخلية بوضع لوائح السجون بمعونة من مشروع المساعدة الأسترالي للقضاء الجنائي. وتشمل هذه اللوائح، التي قام مكتب المفوضة السامية لحقوق الإنسان في كمبوديا باستعراضها، أحكاماً وثيقة الصلة بالمعايير الدولية مثل "مجموعة القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء". ويجري في الوقت الحالي تدريب مدراء السجون على تنفيذ هذه اللوائح.

زاي - الحقوق العمالية

-٨٥ لا يزال يساور الممثل الخاص قلق شديد إزاء ظروف العمل السيئة وانتهاكات قانون العمل لسنة ١٩٩٧. في كثير من الحالات، لا يبدو أن لدى إدارة المصنع أية نية لاحترام قانون العمل. وتشمل إساءة المعاملة التي أبلغ عنها: العمل الإضافي الإجباري بدون أجر؛ فقد الأجر أو العمل جراء رفض العمل الإضافي؛ والفصل بدون سبب؛ وعدم منح يوم عطلة؛ وتوقيع جزاءات بسبب أخذ يوم عطلة؛ وعدم حصول عمال مصانع الملابس الجاهزة على الأجر الشهري المنصوص عليه البالغ ٤٠ دولاراً أمريكيًا؛ وبئارات العمل الخطيرة.

-٨٦ وقعت إضرابات في كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ في عدد من المصانع. وقد طالب المضربون بظروف عمل أفضل، وبأن تدفع الأجر في موعدها، وبعدم إساءة معاملة أعضاء النقابات العمالية. وكان العمال الذين أيدوا علينا النقابات العمالية المستقلة أو الحقوق العمالية قد فصلوا أو نقلوا إلى موقع آخر تكون ظروف العمل فيه أشقر دفعا لهم إلى ترك العمل.

-٨٧ وكان الممثل الخاص قد أعرب في تقارير سابقة عن قلقه لأن الحكومة لم تعرف بعدد من النقابات العمالية التي يحق لها تسجيل نفسها ولم يتيسر تسجيلاها. بيد أن الحكومة الجديدة سجلت في الوقت الحالي عدداً كبيراً من هذه النقابات، ويرحب المقرر الخاص بالقرار الذي اتخذته في هذا الشأن وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل والتدريب المهني وإعادة تأهيل الشباب. ومستقبلًا، سيتم تسجيل جميع النقابات العمالية الحرة المؤهلة لذلك. كما ينبغي للوزارة أن تتخذ خطوات لإنفاذ قانون العمل في جميع المصانع، لا سيما مصانع الملابس الجاهزة.

-٨٨ ويبدو أيضاً أن ثمة حاجة إلى رصد معاملة العمال الكمبوديين في الخارج. وهناك حالة بعينها، أبلغ بها مكتب المفوضة السامية لحقوق الإنسان في كمبوديا، هي حالة عاملة تعاملت للعمل في ماليزيا. فما أن وصلت إلى هناك حتى قامت الوكالة الكمبودية التي شغلتها بإساءة معاملتها: فكانت تُصفع على وجهها، وتُرفس، وتُتحجز لأكثر من شهر في غرفة صغيرة بدون تهوية مع زهاء ٥٠ امرأة أخرى. وقد دفعت أمها نقوداً للوكلة حتى تتمكن من إطلاق سراحها. وقد طلب مكتب المفوضة السامية لحقوق الإنسان في كمبوديا من السفارة الماليزية تقديم المساعدة في هذه المسألة؛ ويرحب الممثل الخاص بالاستجابة التي أبدتها السفيرة الماليزية.

حاء - فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

-٨٩ أخذ فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز يمثل تهديداً رئيسياً للحق في الحياة في كمبوديا. وتبيّن الإحصاءات الحديثة العهد أن ٥٠٠٥ شخص ماتوا بالفعل بسبب الإيدز، وأنه من المتوقع أن تحدث ٥٠٠٥ حالة وفاة أخرى خلال ١٢ شهراً المقبلة. وإذا ما استمر الوباء بنفس المعدل الحالي، فسرعان ما سيصبح الإيدز السبب الرئيسي للوفاة في أواسط الشباب. ويحلول عام ٢٠٠٠، سيموت ما يقرب من ١٠٠٠ طفل كل سنة بسبب الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز من خلال والديهم، وسيتيم ١٠٠٠ طفل.

-٩٠ ومن الأهمية بمكان أن وزارة شؤون المرأة والمحاربين القدماء جعلت من "مكافحة" انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في كمبوديا إحدى أولوياتها الرئيسية. وقد قامت وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية المشاركة معها بنشر المعلومات حول الوباء واتخذت تدابير عملية لكبحه. وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، قام فريق الأمم المتحدة المعنى بموضوع الإيدز بإعداد مجموعة مواد إعلامية موجهة إلى صانعي السياسات بعنوان "الإيدز في كمبوديا: أسرع الأوبئة انتشاراً في آسيا"، وتم توزيعها على نطاق واسع. وتوصي الوثيقة بقيام المؤسسات الحكومية باتخاذ إجراءات محددة من بينها التزام الوزارات الرئيسية، مثل وزارات الاقتصاد والمالية، والدفاع، والداخلية، بمكافحة الوباء، وتدعم برنامج الإيدز الوطني، وزيادة المخصصات لها الغرض في الميزانية، وتحسين الجهود المبذولة للتوعية والإعلام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

-٩١ قدر عدد المصابين بهذا المرض بنحو ٧٥٠٠٠ رجل منهم ١٠٠٠ جندي و ٥٠٠ شرطي، فالجنود والشرطة هما مجموعتان كثيرتا التنقل والنشاط الجنسي. وتبيّن البحث أن أكثر من ٩٠ بالمائة من عمليات انتقال فيروس نقص المناعة البشرية تحدث أثناء ممارسة الجنس بدون استخدام الرفال. والبغایا معرضات، بطبيعة الحال، للخطر بشكل خاص في ممارسة الجنس بدون واق. وفي حين أنه يقال إن الرفال مناسب في أكثر من ٩٠ في المائة من المواخِير، فإن كثيراً من البغایا لا يملكون الإصرار على استخدامه. ويقدر بأن ٣٩ بالمائة منهم مصابات بالفعل بفيروس نقص المناعة البشرية، وهذه واحدة من أعلى النسب في آسيا. بل إن البغایا من الفتيات أكثر تعرضاً للخطر لأسباب بيولوجية ولأن الزبائن يختارونهن بالنظر إلى تدني احتمال كونهن قد أصبن بالمرض فعلياً.

-٩٢ والآثار المترتبة على وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وخيمة بالنسبة لجميع النساء في مجتمع قد يجبرن فيه على ممارسة الجنس بغير رضاهن، سواء داخل بيوتهن أو خارجهما، حيث يرجح أن يكون مستوى

تعليمهن محدوداً فلا يتيح لهن الحصول على معلومات عن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والوقاية منه ، وحيث يجعلهن ارتفاع نسبة إصابتهن بالأمراض التي تنتقل عن طريق ممارسة الجنس والتي تبقى دون علاج عرضة للإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية.

-٩٣ - وعلاوة على العواقب الجلية التي تلحق بالمصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وأسرهم، فإن انتشار الوباء يلقي بأعباء ثقيلة على الخدمات الصحية التي ترهقها بالفعل المشاكل الأخرى القائمة. ومن المقدر أن تصل الكلفة السنوية لرعاية كل مريض بالإيدز في عام ١٩٩٩ إلى ٢٩١ دولاراً أمريكياً، أي أكثر من عشرة أمثال حصة الفرد الحالية من الإنفاق على الصحة.

-٩٤ - كما يشعر الممثل الخاص بالقلق إزاء ما سيترتب على هذه التكاليف ونقص الوعي في أوسع نطاق من السكان، من رعاية محدودة لغالبية المصابين.

طاء - حقوق المرأة

-٩٥ - يشير الممثل الخاص إلى أن انخفاض مستوى تمثيل المرأة في الحياة العامة يشكل في حد ذاته عقبة أمام معالجة المشاكل الاجتماعية التي تؤثر على المرأة بوجه خاص. ورغم انتخاب عشر نساء لعضوية المجلس الوطني في عام ١٩٩٨ (من بين ما مجموعه ١٢٢ عضواً)، فلم يبق منها سوى تسعة أعضاء بعد استقالة بعض الأعضاء للتفرغ لوظائفهن الحكومية. والمرأة ممثلة تمثيلاً ضعيفاً في الحكومة الجديدة: فهناك امرأتان فقط بين ٣٥ من كبار الوزراء والوزراء؛ و ٤ نساء فقط بين ٥٢ وزير دولة؛ و ٤ نساء بين ١٢٤ من وكلاء الوزارات. بيد أن الممثل الخاص يشير إلى تعيين امرأة كوزيرة لشؤون المرأة والمحاربين القدماء، واعتماد الوزارة مؤخراً لخطة عمل خمسية تركز على المجالات الرئيسية التالية: لتعليم النظمي، وغير النظمي، والتمكين الاقتصادي، والصحة الإنجابية (بما في ذلك الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز)، والحماية القانونية.

-٩٦ - ولا يزال الممثل الخاص قلقاً إزاء القضايا الصحية للمرأة، وبوجه خاص إزاء الصحة الإنجابية. فعلى الرغم من الجهود المتضامنة التي تبذلها الحكومة وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، لا تزال وفيات الأمومة تحدث بمستويات مرتفعة جداً كانت تقدر في عام ١٩٩٥ بنحو ٤٧٣ حالة وفاة لكل ١٠٠٠٠٠ مولود حي. ومن غير المحتمل بلوغ الهدف الوطني وهو تخفيض المعدل إلى أقل من ٣٠٠ حالة وفاة لكل ١٠٠٠٠٠ مولود حي بحلول عام ٢٠٠٠. ورغم الجهود الجمة التي تبذل حالياً لزيادة سبل الحصول على الخدمات الصحية، لا يحصل على الرعاية السابقة للولادة وعلى الحماية الكاملة ضد التيتانوس سوى ٣٢ في المائة فقط من جمهور النساء المستهدفات. ويحدث خمسة وسبعون من حالات الولادة في البيوت. وفي هذا السياق، تحظى الجهود التي تبذلها العديد من الوكالات للارتقاء بمهارات ومعارف القابلات التقليديات بأهمية خاصة.

-٩٧ - وتواجه نساء الأقليات الإثنية التي تعيش في مناطق نائية مخاطر صحية أكبر من ذلك إلى حد كبير. وخلال زياره الممثل الخاص الأخيرة إلى راتاناكري، وهي مقاطعة تشكل الأقليات الإثنية أكثر من ٧٥ في المائة من سكانها، جمع معلومات تبين أن أقل من ٢٠ في المائة من السكان يحصلون على رعاية سابقة للولادة، في حين لم يتم

إلا تحسين ١٦ في المائة فقط ضد التيتانوس تحصينا كاملاً. وتم ثمانية وسبعون في المائة من حالات الولادة في البيوت. ومن بين ما مجموعه ٨٣٩ حالة ولادة سجلتها مصلحة الصحة في راتاناكيري في عام ١٩٩٧، ولد ميتأ ٢٦ طفلاً، وتوفيت ٣ نساء، وهما معدلان أعلى بمقدار أربع وخمس مرات على التوالي من المتوسط الوطني الذي سجلته إدارة التخطيط التابعة لوزارة الصحة في عام ١٩٩٧.

-٩٨ وثمة عوامل تضر بصحة نساء الأقليات الإثنية: نقص سبل الحصول على الخدمات الصحية في المناطق غير كثيفة السكان التي يعشن فيها، والحواجز الثقافية واللغوية التي تحول دون الاتصال الفعال بموظفي الشؤون الصحية؛ وعدم كفاية الإصلاح والتغذية، وانخفاض مستويات التعليم والمعلومات. والمalaria تمثل مشكلة حادة في المناطق التي تقطن فيها الأقليات، حيث تصل معدلات الإصابة إلى ٤٠ في المائة. بيد أن الحملة المدعومة من منظمة الصحة العالمية لتوزيع الناموسيات المشربة بمبيدات الحشرات تحدث تحسناً ملحوظاً في قرى الأقليات التي تم الوصول إليها بالفعل (٦٠ في المائة حتى الآن).

-٩٩ وينتشر تعاطي التبغ (السيجار والغليون) على نطاق واسع في ما بين الرجال والنساء على حد سواء، ويبعد الأطفال في التدخين في سن مبكرة. والإصابة بتضخم الغدة الدرقية الرابع إلى نقص اليود شائعة، كما أن الفدامة منقشية. ويثير الممثل الخاص على الجهود التي تبذلها الحكومة وشركاؤها لكفالة معالجة معظم الملح باليود بحلول عام ٢٠٠٠، ويبحث السلطات على ضمان الحصول على هذا الملح فعلاً في مجتمعات الأقليات. ويرحب الممثل الخاص بأنشطة الاتصال بالخروج إلى مجتمعات الأقليات، هذه الأنشطة المخطط القيام بها في عام ١٩٩٩، والتي سيضاف فيها، إلى برنامج مكثف لاكتشاف المalaria وعلاجها والوقاية منها، تكملة بفيتامين ألف للأطفال، ومكافحة الطفيليات المعاوية، وتكميلة باليود للنساء الحوامل والأطفال الصغار.

-١٠٠ وكان الممثل الخاص قد علق في تقارير سابقة على انخفاض مستويات التحصيل التعليمي في أوساط النساء والارتفاع الشديد في معدل تسرب الفتيات من المدارس. ومن ثم فإنه يرحب بخطة العمل الوطنية لتعليم الفتيات لعام ١٩٩٨ التي تحدد الأولويات والاستراتيجيات المطلوبة لمعالجة الحاجات التعليمية الأساسية للفتيات. والمعدل العام للإمام بالقراءة والكتابة في أوساط النساء يبلغ ٥٥ في المائة بالمقارنة مع ٧٩ في المائة في أوساط الرجال؛ بل إن التفاوت يكون أكبر من ذلك في أوساط الأفقر منهم وفي المناطق النائية. وأما فيما يتعلق بالانتظام في المدارس، فإن نحو ٤٢ في المائة من النساء اللواتي تزيد أعمارهن عن ١٥ سنة لم يلتحقن بالمدارس ببنات، بالمقارنة مع ٢١ في المائة من الرجال. وتبيّن معدلات الانتظام الراهنة في المدارس أنه يبلغ ١٥ سنة من العمر، يكون التحاق الصبيان بالمدارس أكبر بنسبة ٥٠ في المائة من التحاق الفتيات بها.

-١٠١ وبعد المسافة بين المنزل والمدرسة وخوف الوالدين على أمان بناتها لا يشجعان الوالدين على إرسال بناتها إلى المدرسة. ومن المحتمل أن يكون نقص مرافق الإصلاح الملائمة عاماً آخر لعدم ذهاب الفتيات إلى المدارس؛ وتبيّن الأرقام الرسمية أنه لا توجد مراحيض في ٧٢ في المائة من المدارس. كما يطلب من الفتيات القيام برعاية أشقائهن وشقيقاتهن الصغار في أثناء وجود الوالدين في العمل. ورغمما عن ذلك، فإن الفتيات اللاتي يلتحقن بالمدارس ويفلحن في الاستمرار فيها ينزعن إلى التفوق في الأداء على الصبيان، حيث تتحفظ معدلات تكرار الصفوف ويحرزن نتائج أفضل من نتائج الصبيان في الاختبارات.

١٠٢ - بل إن مشكلة انخفاض التحاق الفتيات بالمدارس وبقائهن فيها تكون مشكلة أبرز في المناطق النائية. فعدم وجود تجهيزات للإقامة يجعل من المستحيل فعليا على الأطفال (الصبيان منهم أو الفتيات) أن ينتظموا بالمدارس في المدن التي توجد فيها معظم المدارس.

١٠٣ - وتشكل المشاركة الاقتصادية للمرأة مصدراً آخر لقلق الممثل الخاص. فمشاركةهن في قوة العمل مقيدة بفعل حالتهم التعليمية الأدنى من حالة الرجل بصفة عامة وبفعل ما يbedo من التمييز الذي يمارس ضدهن. فالنساء اللاتي لديهن المؤهلات ذاتها التي لدى الرجال، سواء كن يعملن في القطاع الخاص أم في الخدمة العمومية، يتلقين في المعتاد أجورا أقل من أجور الرجال، ويحصلن على مزايا أقل من المزايا التي يحصل عليها الرجال ولا تناح لهن نفس فرص الترقى. وعندما تقارن معدلات الأجور في ست مجموعات مهنية رئيسية، وتتسوى تبعاً لاختلافات في الخبرة والتعليم، فإن مكاسب النساء تكون أقل بحوالي ٣٦ بالمائة مما يحصل عليه الرجال.

٤-١٠٤ - ويثير الممثل الخاص على ما قامت به وزارة التخطيط، بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، من إبراز لهذه القضايا وغيرها من القضايا المتصلة بمركز المرأة في تقرير التنمية البشرية في كمبوديا لعام ١٩٩٨.

ياء - حقوق الطفل

١٠٥ - يمثل الأطفال دون ١٥ سنة من العمر في كمبوديا ٤٥ في المائة من السكان. وارتفاع نسبة العول الناجم عن ذلك (نسبة السكان غير المشغلين إلى السكان المشغلين) له عواقبه الوخيمة بالنسبة للرفاه الاجتماعي والاقتصادي للأطفال، وبخاصة المنتسبين منهم إلى أسر كبيرة. وتبين البحوث الحديثة العهد وجود ارتباط واضح بين حجم الأسرة المعيشية والفقر. ففي حين أن ١١ في المائة فقط من الأسر المعيشية المكونة من شخصين تعيش في فقر، فإن المعدل يتزايد باطراد ليصل إلى ٥٨ في المائة من الأسر المكونة من عشرة أشخاص. كما يتهدد الرفاه الاقتصادي بفعل الزيادة السكانية السريعة، التي تلقي بضغوط كبيرة على توافر الأرض الصالحة للزراعة، وهي عماد حياة ٨٠ في المائة من السكان.

٦-١٠٦ - ويثير الوضع التعليمي والصحي للأطفال تحديداً قلق الممثل الخاص. وفي حين يحظى الحق في التعليم والصحة بالحماية في اتفاقية حقوق الطفل، التي صدق她 عليها كمبوديا، لا تزال هناك قضايا خطيرة كثيرة. وعلى الرغم من الجهود الهائلة التي بذلت في السنوات الأخيرة، بدعم من المجتمع الدولي، لإنشاء المدارس وتجهيزها وتدريب المدرسين، لا يزال ثمة الكثير الذي يتعين القيام به. فقد تسرب زهاء ٥٠ في المائة من الأطفال الذين التحقوا بالصف الأول في ١٩٩٦/١٩٩٧ إلى الصف الرابع، عجز ٣٠ إلى ٤ في المائة من الأطفال عن الانتقال إلى الصف التالي. ويوجد خارج المدارس أكثر من نصف مليون من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٦ إلى ١١.

١٠٧ - والنقص العام في عدد المدرسين المدربين له تأثيره السلبي على جميع مستويات النظام التعليمي: فأفضل المدرسين تدريباً يوجدون في المدارس الثانوية التي لا يصل إليها سوى القليل من الأطفال. ومن المحتم أن يتتأثر أداء

المدرسين بشكل سلبي لعدم كفاية رواتبهم، وهو ما أفضى بهم إلى القيام بإضراب عن العمل على كافة مستويات النظام التعليمي في أوائل عام ١٩٩٩.

١٠٨ - ولغة التعليم الوحيدة هي "الخميرية"، وهو ما يساهم في ارتفاع معدلات التسرب والإعادة بين أطفال جماعات الأقلية. فحوالي ٢٥ في المائة فقط من الأطفال الذين يلتحقون بالصف الأول في مناطق الأقليات يرتفعون إلى الصف الثاني، بالمقارنة مع المعدل الوطني (المتدنى) البالغ ٥٠ في المائة. الواقع أن كثيرين من أطفال الأقليات لا يلتحقون بالمدارس بتاتاً، على الرغم مما يعرب عنه أهالهم من رغبة في تعليم أطفالهم. وفي راتاناكيري، حيث تشكل فئات الأقليات ٧٥ في المائة من السكان، ينتمي طفل واحد من كل ١٠ أطفال يكملون التعليم الابتدائي إلى إحدى هذه الفئات. كما يتعرض النظام التعليمي في راتاناكيري لمزيد من الضرر بسبب عدم توافر المدرسين المدربين، إذ لا يقبل سوى القليل من الأشخاص ذوي التدريب الحسن أن يعيشوا في مثل هذه المنطقة النائية حيث تكون فرص استكمال دخولهم الضئيلة محدودة.

١٠٩ - وبالنظر إلى كون سبل وصول سكان المناطق النائية إلى نظام التعليم الرسمي محدودة، فإن الممثل الخاص يثني على الجهد الذي تبذلها المنظمات غير الحكومية والسلطات المحلية النهوض ببرنامج تعليم غير نظامي في مجتمعات الأقليات، بالاستعانة بمدرسين متطوعين من هذه المجتمعات ذاتها وبمناهج دراسية تعكس الواقع اليومي لحياتهم. كما يشير إلى العمل الجاري في الوقت الراهن لتدوين لغات الأقليات التي لا توجد إلا كلغات منطقية فقط، ويأمل في أن يساعد هذا التدوين على التغلب على الصعوبات التي تواجه أطفال الأقليات في النظام التعليمي الرسمي القائم على اللغة الخميرية.

١١٠ - انخفض الإنفاق الحكومي على التعليم خلال العقد الماضي. ويدعو الممثل الخاص الحكومة إلى مضاعفة جهودها حتى تكفل لجميع الأطفال الكمبوديين الاستفادة من حقهم في التعليم الأساسي، وإلى دراسة إمكانية إعادة تخصيص الأموال التي كانت مخصصة في السابق للدفاع لقطاع التعليم بالنظر إلى ما حدث مؤخراً من انخفاض كبير في المخاطر التي تهدد الأمن الوطني. لقد استنزف قطاع الدفاع في عام ١٩٩٨، وفقاً للتقديرات المؤقتة، ٥٢ في المائة من النفقات الجارية، في حين حصل قطاع التعليم على ١٢ في المائة فقط. ويشير الممثل الخاص إلى أن مخصصات ميزانية ١٩٩٩ تظهر زيادة في حصة التعليم، ويأمل في أن يتم إنفاق هذه الحصة فعلياً. كما يرى أنه ينبغي أن تولي الأولوية لهذا المجال في التعاون القائم بين كمبوديا والجهات الدولية المانحة.

١١١ - كما أن المخصصات المحدودة للتعليم في الميزانية كانت معوقاً إضافياً بالنسبة لأطفال الأسر الفقيرة. ورغم أن الدستور ينص على أنه ينبغي أن يكون التعليم مجاني للجميع، فإن تكلفته مرتفعة. ولا بد من تحمل أعباء رسوم المدارس والزي الموحد والقرطاسيات والكتب والنقل والتدريس. وتبيّن دراسة أجريت في عام ١٩٩٧ أن الوالدين والمجتمع يتحملون ٧٥ في المائة من التكاليف الحقيقة للتعليم بينما تساهم الدولة بنسبة ١٣ في المائة فقط. ويرحب الممثل الخاص بالتزام الحكومة بزيادة الحصة المخصصة من الناتج المحلي الإجمالي للتعليم إلى ٣ في المائة بحلول عام ٢٠٠٢.

١١٢ - ويشعر الممثل الخاص بقلق مماثل إزاء الإنفاق في مجال الصحة، الذي لا يزال يعتمد بشكل بالغ على المساعدات الخارجية المقدمة من مصادر شتى. ووفقاً لأرقام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لسنة ١٩٩٠، تتفق أقل البلدان نمواً، وهي مجموعة من البلدان تضم كمبوديا، ما متوسطه ١,٩ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي على الصحة. بيد أن حكومة كمبوديا أنفقت في عام ١٩٩٨ على الصحة ٥٧,٥٪ في المائة فقط من الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يمثل انخفاضاً من ٦٧,٠٪ في المائة في عام ١٩٩٧. ويرحب الممثل الخاص بالتزام الحكومة بزيادة حصة قطاع الصحة من الناتج المحلي الإجمالي إلى ٢٪ في المائة بحلول عام ٢٠٠٢. ويبحث الممثل الخاص الحكومة، في نفس الوقت، على أن تتكلّل لوزارة الصحة إمكانية الحصول على الأموال المخصصة لها في الميزانية بشكل كامل ومنظم، بالنظر إلى أنه لم يتح لها أن تحصل خلال عام ١٩٩٨ إلا على ٧٥٪ في المائة فقط مما خصص لها في الميزانية.

١١٣ - ويساهم الفقر في تزايد مشكلة الأطفال الذين يعيشون في الشوارع. والتدابير القمعية ليست بالحل. وقد أحبط الممثل الخاص علماً بلجوء رجال الشرطة مراراً إلى احتجاز أطفال الشوارع بشكل مؤقت وضربيهم. وقد تدخل مكتب المفوضة السامية لحقوق الإنسان في كمبوديا في أوائل كانون الثاني/يناير لدى قائد مركز للشرطة في إحدى مناطق فنوم بنه للتوصية بتوقيع جزاء إداري على ثلاثة من مرؤوسيه قاموا بضرب سبعة صبيان تتراوح أعمارهم بين ٤ و ١٨ سنة ضرباً مبرحاً. وكان الصبيان قد اتهموا بسرقة حقيبة ملابس تخص رجل شرطة.

١١٤ - كما أن الأطفال من بين الناس الذين يلقى القبض عليهم ويحتجزون بصورة غير قانونية في إطار الجهود المبذولة من أجل "تنظيف" شوارع فنوم بنه، فقد قام مسؤولو إنفاذ القوانين المسلمين بمطاردة المئات من الأشخاص، بدون أي اشتباه في ارتكابهم أية أعمال إجرامية، واحتجازهم في مركز للحجز خاضع لسيطرة بلدية فنوم بنه. وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، اجتمع مكتب المفوضة السامية لحقوق الإنسان في كمبوديا مع النائب الأول لمحافظ فنوم بنه وأعرب له عن قلقه إزاء هذه الاعتقالات غير القانونية، وعدم وجود أساس قانوني لاستخدام هذا المرفق بالذات كمعتقل، وإزاء ظروف المعيشة في مركز الحجز. وأكد النائب الأول لمحافظ لمكتب المفوضة السامية لحقوق الإنسان في كمبوديا أن مركز الحجز سيغلق وأن أسلوب اعتقال الناس الذين يعيشون في الشوارع واحتجازهم بصورة غير قانونية سيتوقف. بيد أن استخدام مركز الحجز كان لا يزال مستمراً في نهاية شهر كانون الثاني/يناير.

كاف - حقوق الأقليات الإثنية

١١٥ - تصف فروع سابقة من هذا التقرير الهجمات التي شنت ضد المواطنين الفييتนามيين وما كان يعرب عنه بصفة عامة في المظاهرات السابقة على الانتخابات من مشاعر معادية للفييتนามيين. وقد ناقش الممثل الخاص هذه المشكلات وغيرها من أوجه حالة الفييتนามيين الإثنيين مع قادة الرابطة الفييتนามية في تشرين الأول/أكتوبر، ثم عاد إلى مناقشتها معهم مرة ثانية في كانون الثاني/يناير ١٩٩٩. وقد قيل له إن حالتهم زادت سوءاً خلال تسجيل الناخبين في أيار/مايو ١٩٩٨ عندما اتهم أناس من الأقلية الإثنية الفييتนามية بمحاولة الحصول على بطاقات انتخابية بصورة غير قانونية. وقد قامت لجان الانتخابات المحلية بمصادرة بطاقات هوية بعضهم لأنها ارتأت أنهم لا يحسنون التكلم بالكمبودية بما فيه الكفاية.

١١٦ - وفضلاً عن ذلك، نلقى الممثل الخاص تقريراً بشأن ثلث أسر من الأقلية الإثنية الفييتنامية أو فقهاً السلطات الكمبودية على الحدود في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ بينما كانت في طريقها إلى فيبيت نام. وقد قيل لهذه الأسر إنها إذا توجهت إلى فيبيت نام فستتم مصادرة وثائق هويتها الكمبودية، ولن تستطيع العودة إلى كمبوديا. وقد واصلت إحدى الأسر طريقها إلى فيبيت نام، وصودرت وثائق هويتها في حين اختارت الأسرتان الأخريان البقاء في كمبوديا. ومن الواضح أن مثل هذه المصادر لوثائق الهوية الوطنية عمل تعسفي وليس له سند في القانون.

١١٧ - وقد أثار الممثل الخاص هذه الأمور أثناء اجتماعه في كانون الثاني/يناير مع سار خنخ، وزير الخارجية المشارك، واقتراح العمل على زيادة توضيح المركز القانوني لأبناء الفئة الإثنية الفييتنامية الذين يعيشون في كمبوديا منذ سنوات عديدة، ومساعدتهم في الحصول على وثائق هوية عند الحاجة.

١١٨ - وقد واجه أبناء الفئة الإثنية الفييتنامية المعارضون لحكومة هانوي مشاكل في كمبوديا عندما حاولوا الإفصاح عن آرائهم السياسية. فقد اعتقل نائب رئيس إحدى المنظمات وهي حركة الفييتناميين الحرة، في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ ومعه عضو آخر. وكان مكان وجوده غير معروف وقت كتابة هذا التقرير، غير أنه يقال بأنه حُذر قبل اعتقاله بوقف أنشطته في هذه المنظمة. وقد اعتقل منذ عام ١٩٩٦ ما يزيد عن ٢٠ عضواً من هذه المنظمة أو المنظمات المماثلة ورحلوا إلى فيبيت نام حيث سجن البعض منهم. وكان بعض المرحلين يحملون وثائق هوية كمبودية.

١١٩ - ووفقاً للقانون الدولي، لا ينبغي ترحيل مواطن كمبودي أو غير كمبودي إلى بلد قد تكون فيه حياته أو حريته عرضة للخطر. والحق في تكوين الجمعيات هو حق من حقوق الإنسان الأساسية يصونه الدستور الكمبودي؛ وينبغي أن يضمن لأبناء الفئة الإثنية الفييتنامية نفس الحق في التجمع السلمي مثلهم في ذلك مثل غيرهم.

١٢٠ - قامت اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز العنصري في آذار/مارس ١٩٩٨ باستعراض التقرير المقدم من كمبوديا بموجب اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري. ولاحظت اللجنة الصعوبات الخاصة التي تواجهها كمبوديا كما لاحظت العناصر الإيجابية في التقرير. بيد أنها أعربت عن قلقها إزاء حالة الفئة الإثنية الفييتنامية وتقدمت بمجموعة من التوصيات؛ منها ضرورة تقييم قانون الجنسية. ويوصي الممثل الخاص بأن تقوم الحكومة الكمبودية بدراسة هذه التوصيات، وذلك بالتشاور مع مكتب المفوضة السامية في كمبوديا إذا ما عن لها ذلك.

لام - حقوق السكان الأصليين

١٢١ - وفقاً للمعايير الدولية ذات الصلة، للسكان الأصليين أن يتمتعوا بحقوقهم في الحصول على أراضيهم التقليدية وعلى مستندات ملكيتها القانونية؛ وفي مواصلة استخدام مواردها الطبيعية؛ وأن يُستشاروا ويشاركوا في التخطيط واتخاذ القرارات والتنفيذ لأي عملية إنسانية تمس حياتهم وسبل عيشهم؛ وفي أن ينشئوا روابطهم الخاصة بهم؛ وأن يتمتعوا بثقافتهم؛ وأن يُعبروا عن هويتهم وينموا عاداتهم وتقاليدهم؛ وأن يعتنقوا دياناتهم ويمارسونها وأن يستخدموها

لغاتها في الحياة الخاصة وال العامة؛ وأن تتاح لهم الفرصة للتعلم والتدریس بلغتهم الأم؛ وأن تتاح لهم سبل الحصول على الرعاية الصحية الواجبة والتعليم السليم؛ وأن يجدوا الحماية من التمييز والاستغلال.

١٢٢ - وبالنسبة لسبل العيش وأسباب الرزق، فإن سكان المرتفعات في كمبوديا يعتمدون كلية تقريباً على بيئتهم الطبيعية التي يستخدمونها في الزراعة المتنقلة وجمع المنتجات الحرجية. بيد أنه لا يعترف في الوقت الحاضر بحيازتهم التقليدية واستخدامهم لهذه الموارد الطبيعية عند التخطيط لاستخدام الأرض على الصعيدين الوطني أو المحلي ولا فيما يتعلق بالحقوق في الأراضي المناظرة ومستندات الملكية. وينخرط أشخاص من ذوي النفوذ السياسي، بمن فيهم مسؤولون عسكريون، في المضاربة المتغيرة على الأراضي والاستغلال المتعسف للموارد الطبيعية بشكل من شأنه أن يلحق الضرر بمصالح سكان المرتفعات. وهؤلاء الناس معرضون على وجه الخصوص لهذه المعاملة السيئة بسبب انخفاض معدلات إلمامهم بالقراءة والكتابة، وضعف تمكّنهم من اللغة الخميرية، وافتقارهم للموارد المالية، وسوء معرفتهم بحقوقهم وبالقانون، وقلة سبل الوصول إلى نظام قضائي نزيه.

١٢٣ - كما يجب النظر إلى الكثير من امتيازات قطع الأشجار الواسعة النطاق التي تمنح في مقاطعة راتاناكيري كمشكلة من مشكلات حقوق الإنسان. فقد تقررت بدون التشاور مع السلطات الإقليمية، أو السكان المحليين، أو المنظمات الدولية وغير الحكومية المشتغلة بالأعمال الإنمائية في المقاطعة، وبدون دراسات تقييم كافية للآثار الاجتماعية والبيئية. وقد تلقى الممثل الخاص خلال زيارته معلومات من العديد من المسؤولين وموظفي الأمم المتحدة وأخصائي التنمية والقرويين المحليين عن الآثار السلبية لقطع الأشجار بطريقة تفتقد إلى المسؤولية ولما يقوم به أصحاب الامتياز والسلطات المحلية المعنية من إساءة معاملة، بمن فيهم رجال الشرطة والقوات المسلحة.

١٢٤ - وأبلغت جماعة خبراء غير حكومية هي، "الشاهد العالمي" (Global Witness)، في كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ عن ارتفاع كثافة قطع الأشجار في راتاناكيري في عام ١٩٩٨ مما في أي وقت سابق. ووفقاً للدراسات التي قام البنك الدولي بدعمها، إذا ما استمرت ممارسات الحصاد الراهنة بحجمها الراهن فستكون جميع الأشجار ذات القيمة في كمبوديا قد قطعت بحلول عام ٢٠٠٣ . وقد لوحظ وقوع مشاكل بالفعل نتيجة لإزالة الغابات، من بينها تآكل التربة البركانية الشديدة الخصوبة في الأراضي المرتفعة في راتاناكيري، والفيضانات التي حدثت في عامي ١٩٩٦ و ١٩٩٧ ، والجفاف الذي حدث في عام ١٩٩٨ ، وارتفاع الأسماك من جداول الغابات وانخفاض مستويات المياه الجوفية. الواقع أن آثار إزالة الغابات باتت محسوسة في كافة أنحاء البلاد، حيث انخفضت حصيلة صيد الأسماك بنحو ٦٠ في المائة بين عامي ١٩٩٣ و ١٩٩٧ . ويمثل استهلاك الأسماك زهاء ٧٥ في المائة من البروتين الذي يحصل عليه الريفيون الكمبوديون.

١٢٥ - وقد تحدث الممثل الخاص مع العديد من أهالي المرتفعات الذين تعرضوا لمضايقات وترويع من أفراد عسكريين عندما رأبوا قطع الأشجار بطريقة غير قانونية في أراضيهم التقليدية. كما قام قاطعوا الأشجار باستخدام القرويين، عن طريق الترويع أو الرشوة، كمرشدين لهم في التعرف إلى أثمن الأشجار في مناطقهم، حيث كان يتم قطعها بعد ذلك. وقد أحبط الممثل الخاص علماً بأن كبار الضباط في المنطقة العسكرية رقم ١ قد أعطوا تصاريح بقطع الأشجار وتصديرها في انتهاء لحظر قطع الأشجار الذي فرضته كمبوديا على نفسها في ٣١ كانون

الأول/ديسمبر ١٩٩٦. وكانت التصاريح الممنوحة تستخدم أيضاً لقطع أعداد من الشجر تزيد كثيراً عن العدد المذكور في هذه التصاريح.

١٢٦ - وقد أثار الممثل الخاص قضية قطع الأشجار مع رئيس الوزراء في ٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، وقيل له إنه يجري اتخاذ إجراءات لتنفيذ الحظر. وقال رئيس الوزراء إن مشاركة القوات المسلحة في قطع الأشجار ستتوقف وإنه سيعاد النظر في الامتيازات الحالية غير المستخدمة. وفي هذا السياق، يحيط الممثل الخاص علماً برسالة رئيس الوزراء المؤرخة ٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، التي تذكر باللوائح المعمول بها بالفعل لمكافحة قطع الأشجار بصورة غير قانونية، وتطلب وزراء الحكومة والحكام العسكريين والإقليميين بكفالة تنفيذها بصرامة. كما يشير إلى إعلان رئيس الوزراء المؤرخ ٢٥ كانون الثاني/يناير بشأن التدابير المتعلقة بإدارة الموارد الحرجية ووقف قطع الأشجار بطريقة غير قانونية.

١٢٧ - ويرحب الممثل الخاص بإدراج القضايا الحرجية في جدول الأعمال المؤقت للفريق الاستشاري المعنى بكمبوديا الذي سيجتمع في أواخر شباط/فبراير ١٩٩٩. وينبغي للحكومة أن تتبع وتنفذ التوصيات الرئيسية التي أسفرت عنها المشاورات الممولة من البنك الدولي في عام ١٩٩٨ بشأن قطاع الحراج. وتشمل الخطوات العاجلة القيام بجرد للغابات، وتصنيف للأراضي الحرجية والاستخدامات الراهنة للأراضي، واتباع سياسة واضحة بشأن القواعد الدنيا للإدارة المستدامة للغابات، وإعداد قانون واضح للغابات قابل للإنفاذ، والاضطلاع بمراجعة شاملة لامتيازات الحالية والجديدة، وكفالة الشفافية في التخطيط لاستخدام الأرض وتخفيضها، والاعتراف بالمبادرات الحرجية في المجتمعات المحلية ومؤازرتها وحمايتها، واتخاذ خطوات لإعادة تحريج المناطق المتردية بأنواع محلية من الأشجار، وإنشاء لوائح للصناعات الحرجية والاتجار في الأخشاب تكفل دخلاً مستداماً طويلاً الأجل من الضرائب الحرجية وتقاسم الإيرادات.

١٢٨ - وفي الوقت نفسه، ينبغي أيضاً اتخاذ إجراءات لكفالة قيام أي شركة تقوم في الوقت الراهن بعمليات قطع الأشجار أو تجهيز الأخشاب أو تصديرها بتعليق عملياتها إلى أن يكون بمقدورها أن تثبت أنها عملية قانونية تماماً ومتوفقة مع السياسة الحرجية الوطنية. ويشير الممثل الخاص في هذا الصدد إلى أن الحكومة قررت في مؤتمر عقد بهذا الشأن في شباط/فبراير ١٩٩٩ أن تعيد النظر في الامتيازات وأن تنتهي من مشروع قانون الإدارة الحرجية بحلول آذار/مارس ١٩٩٩.

١٢٩ - كما يوصي الممثل الخاص الحكومة بأن تغير الإجراء المتبعة في منح الامتيازات، والذي لا يعتبر في الوقت الراهن شفافاً أو متتفقاً مع الحاجة إلى تشجيع حفظ الغابات وغيرها من الموارد الطبيعية الرئيسية. وينبغي استكمال تقييم الآثار البيئية قبل منح أي امتياز، وينبغي القيام بمشاورات مستفيضة مع تلك المجتمعات التي قد تتأثر سبلاً عيشها بذلك.

١٣٠ - وعلى الرغم من عزم الحكومة المعلن على مكافحة قطع الأشجار بطريقة غير قانونية، فإن ثمة خطاياً تستمر هذه المسألة طالما أن مقرفي ممارسات قطع الأشجار غير القانونية ، ومن فيهم رجال الأعمال وأفراد القوات المسلحة والخدمة المدنية ورجال السياسة، لا يقدمون إلى العدالة ولا يعاقبون. ومن الضروري استمرار الحكومة في

رصد عمليات قطع الأشجار بالتعاون الوثيق مع السلطات الإقليمية والمجتمعات المحلية والراغبين المستقلين. وينبغي أن يتمتع العاملون في الرصد بالحماية الحكومية. ويوصي الممثل الخاص بأن تقوم البلدان المجاورة، وهي فييت نام وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وتايلند، بكل ما بوسعها من جهود لكافلة أن يحظى الحظر التي تفرضه كمبوديا على قطع الأشجار بالاحترام من جانبيها.

١٣١ - وينبغي للحكومة الوطنية أن تدرس وأن تضع في اعتبارها جدياً التوصيات التي انتهت إليها حلقة العمل المعنية بالأراضي والموارد الحرجية التي عقدت في بان دونغ في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ والتي شارك فيها ممثلون رسميون للمقاطعات الشمالية الشرقية الخمس (راتاناكيري، وستونغ ترينغ، وبرياه فيهير، وكراتشي، وموندولكيري) موضع الدراسة. ويرحب الممثل الخاص بالقرار الذي اتخذته اللجنة المشتركة بين الوزارات المعنية بنماء أهالي المرتفعات بمتابعة هذه التوصيات عن طريق رعاية حلقة عمل وطنية تعقد في آذار/مارس ١٩٩٩ حول استخدام المجتمعات الأصلية في شمال شرق كمبوديا للأراضي والموارد الحرجية . ويشير الممثل الخاص بالتقدير إلى الجهود المبذولة في مشروع إعادة الإسكان والإعاش في كمبوديا المدعوم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أجل النهوض بمصالح هذه المجتمعات الأصلية.

١٣٢ - والخطر الذي يواجه حقوق المجتمعات الأصلية في توافر سبل حصولها على الأراضي والموارد الطبيعية التي تعتمد عليها أسباب عيشها لا يتمثل فقط في قطع الأشجار وإقامة المزارع الكبيرة، بل يتتمثل أيضاً في اغتصاب الأرضي الذي يتذبذب أشكالاً عديدة: رشوة أضعف أفراد المجتمعات، أو الوعود الكاذبة، أو الإغراء، أو مجرد الترويع واستخدام العنف، وقد التقى الممثل الخاص خلال زيارته مع قرويين من قرية تشيت، وكومونة سيونغ، ومنطقة بوكيو. وكان قد تم الاحتيال على هؤلاء القرويين، وعلى أناس من قريتين مجاورتين، للتوقيع على مستندات لم يتمكنوا من قراءتها قدمت لهم على أنها إيسالات لهدية من أربعةطنان من الملح. وبعد ذلك أحبرهم قائد الشروطة في المنطقة بأنهم وقعوا اتفاقاً لبيع ٥ هكتار من الأرض مقابل الملح، وأن عليهم أن يغادروا أراضيهم الزراعية وألا يحتفظوا إلا بمنازلهم ومساحات صغيرة في محيطها. وذكر أن مثل تلك الأساليب الاحتيالية قد استخدمت في "شراء" أراض زراعية في قرية كوك، وكومونة كوك، ومنطقة بوكيو، مقابل مبالغ نقل كثيراً عن القيمة الحقيقية للأرض.

١٣٣ - ويكون ما يقدر بنسبة ٧٥ في المائة من السكان في راتاناكيري في الوقت الراهن من أهالي المرتفعات. ويعتبر الممثل الخاص أن الهجرة الداخلية الواسعة المدى لأشخاص من غير أهالي المرتفعات إلى المقاطعة تشكل تهديداً آخر لثقافة أهالي المرتفعات وأسباب عيشهم، وبخاصة طالما بقيت قضيتها ملكية الأرض وتوزيعها بغير حل. ولذلك ينبغي أن تقيم آلية خطط لتوطين الجنود المسرحين أو لإسكان اللاجئين العائدين في المقاطعة من حيث تأثيرها المحتمل على السكان الحاليين.

١٣٤ - ويوجد في مقاطعة راتاناكيري منطقتان كبيرتان تحت الحماية الوطنية و ١٢ منطقة محمية أخرى، غير أنه لا توجد موارد مالية كافية لضمان إدارتها ورصدها وحمايتها على الوجه الصحيح. وعلى الرغم من أن متزه فيراتشي الوطني يلقى دعماً حسناً من قبل وزارة البيئة والصندوق العالمي للطبيعة، فإنه يعاني من قيام شركات فييتนามية بقطع الأشجار وحصد الروطان والخيزان عبر الحدود بطريقة غير قانونية. و يؤثر ذلك على كل من

إيكولوجية المتنزه وأسباب عيش السكان الأصليين الذين يعيشون فيه. ويثنى الممثل الخاص على وزارة البيئة لحمايتها لحق زهاء ١٢ ٠٠٠ من أهالي المرتفعات في مواصلة العيش في قلب المتنزه والمناطق العازلة للمحطة به، حيث يقومون أيضاً بدور في إدارة المتنزه وصونه. ويوصي الممثل الخاص أيضاً بأن تضاف المنطقة العازلة للمتنزه إلى منطقة المركزية المحمية بالفعل بصفة رسمية، وأن توضع تحت إدارة وزارة البيئة. وينبغي حظر جميع أشكال الامتيازات والخصخصة في جميع مناطق الحديقة والمناطق المحمية الأخرى.

١٣٥ - توجد خطط أولية لتشييد سدود كبرى لتوليد القوى الكهرومائية في شمال شرقى كمبوديا. وقد أثير القلق في المقاطعة في أعقاب الأنباء المتعلقة بدراسات الجدوى التي أجرتها مؤخراً المصرف الآسيوي للتنمية ولجنة نهر ميكونغ بشأن بناء سدود على نهري سيسان الأدنى وسربيوك الأدنى لحرز المياه عند متلاقى النهرين ما يُسبب غمر المناطق المحيطة بهذين النهرين في مقاطعة راتاناكير وبالنظر إلى التأثير المحتمل لتلك المشاريع على المجتمعات الأصلية وبيئتها الطبيعية، فإن الممثل الخاص يوصي بأن تستعرض هذه الخطط بحرص. ويجب أن تسمح هذه الخطط الإنمائية الضخمة ومثيلاتها بمشاركة الجمهور في إعدادها.

١٣٦ - تختلف ثقافات المرتفعات ولغاتها ومعتقداتها بوضوح في بعض التواهي عن تلك السائدة في أراضي الخمير المنخفضة. وقد أفضى ذلك في بعض الحالات إلى استثناء التحاميل في أواسط غالبية السكان. وعلى الحكومة أن تقوم بدور هام في إعلام الجمهور العام بالثقافات المختلفة الموجودة في البلاد، وبتساويها من حيث القيمة وأهميتها في إثراء التنوع الوطني. ويثنى الممثل الخاص على المبادرات المتخذة لتدوين اللغات غير المكتوبة وجمع الحكايات والموسيقى والرقصات الشعبية وغير ذلك من أشكال التعبير الثقافي لأهالي المرتفعات.

١٣٧ - ويوصي الممثل الخاص الحكومة بأن تعتمد وتنفذ مشروع السياسة الوطنية لنماء أهالي المرتفعات الذي تقدمت به اللجنة المشتركة بين الوزارات المعنية بنماء أهالي المرتفعات إلى مجلس الوزراء في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ عقب عملية مشاورات طويلة قامت على أساس المشاركة. ويوفر مشروع السياسة هذا إطاراً جيداً لحماية أسباب عيش أهالي المرتفعات وهويتهم وثقافتهم.

ميم - حقوق الأرض

١٣٨ - الأرض ضرورية لبقاء فقراء الريف في كمبوديا، حيث أن سبل رزقهم وأسباب عيشهم مرتبطة بشكل مباشرة بسبل حصولهم على الأرض واستخدامها. والأساس الحقيقي للأمن الغذائي للكثيرين هو زراعة الأرز التي كثيراً ما تستكمel بصيد الأسماك وجمع العلف فحسب.

١٣٩ - ويختبر الكمبوديون الريفيون في الوقت الحاضر أراضيهم بسرعة جراء الخصخصة بالجملة للغابات والأراضي الرطبة التي كانت تعتبر في السابق موارد مشاعراً مفتوحة أمام الجميع. وتفضي التكلفة العالية للائتمان، حيث تصل نسب الفائدة في بعض الأحيان إلى ٤٠-١٥ في المائة شهرياً، إلى الاستدانة وإلى بيع الأرض نتيجة لذلك. وقانون الأراضي لعام ١٩٩٢ الساري في الوقت الراهن يعتبر مشكلة في حد ذاته بسبب ما يكتنفه من إيهام وغموض. ويفتقرب النظام الإداري الخاص بتسجيل الأراضي إلى الموارد التقنية والبشرية، ويعتبر جراء ذلك عديم

الكافاء. ويجد الفقراء أنفسهم في وضع غير موات في المنازعات المتعلقة بالأرض وكثيراً ما يروحون ضحية المصادر الجبرية.

١٤٠ - قدر مشروع لدراسة الأرض قامت به منظمة أكسفورد للتحرر من الجوع ("أوكسفام" OXFAM) أن ما لا يقل عن نصف الأراضي التي كانت متاحة سابقاً في كمبوديا باتت بعيدة عن متناول فقراء الريف خلال السنوات الست الماضية، وأن أقل من ١٠ في المائة من يشغلون الأرض فقط هم أصحابها، ولو كانت ملكيتها لها في أضعف أشكالها. وهذا التطور، فضلاً عما يتوقع من تضاعف سكان كمبوديا في العشرين سنة القادمة، يقتضي مساعدة الحكومة إلى وضع سياسة وطنية متسقة و شاملة للأراضي. ولم يتضح حتى الآن كيف تعتمد الحكومة أن توزع الحقوق في الأرضي وسبل الحصول عليها، وما هي أولوياتها فيما يتعلق باستخدام الأرضي وتتميّتها. وينبغي للحكومة أن تقوم، قبل أن تسن أي قانون فعال، بوضع سياسة بشأن استخدام الأرضي وإدارتها والحق فيها. ولدى وضع هذه السياسة، ينبغي للحكومة أن تشاور لا مع جميع الفروع الحكومية ذات الصلة فحسب، وإنما مع فئات المجتمع التي يعنيها هذا الأمر ويمسها.

١٤١ - قانون الأرضي القائم، الذي صيغ في عام ١٩٩٢، يعترف مؤقتاً وجزئياً بالحق في الممتلكات غير المنقولة. فمثلاً، لا يعترف قانون الأرضي إلا بالملكية السكنية مستثنياً الأرضي الزراعية من الملكية الخاصة. وفي حين ينص القانون على أن الحياة السلمية والعامة والطويلة الأجل للأرض عن حسن نية يمكن تحويلها إلى ملكية، فإنه يضع شروطاً إضافية تبطل هذا الاعتراف من الناحية الفعلية. ولم يف معظم الأشخاص الحائزين لأراضي في كمبوديا حتى الآن بهذه الشروط لأسباب شتى هي نقص المعلومات عنها، وعدم القدرة على دفع ضريبة الأرض، ومشاكل الأمية وغير ذلك من الصعوبات المتصلة بإجراءات إثبات ملكية الأرض. وعلاوة على ذلك، فثمة صعوبات ناشئة عن اتساع نطاق الفساد وتضارب المصالح مع المسؤولين.

١٤٢ - كما أن قانون الأرضي لا يعالج بشكل واف قضايا أخرى تتصل بالملكية واستخدام الممتلكات، مثل الرهونات والمعاملات المضمونة المبرمة بشأن الأرضي والهبات والعقود الخاصة ببيع الممتلكات، وإجراءات الأيلولة، وإجراءات إثبات ملكية الأرض ذاتها. وعلاوة على ذلك، فإن قانون الأرضي لا يأخذ في اعتباره الحاجات والحقوق المختلفة للسكان الأصليين، الذين يعرب الكثيرون منهم عن رغبة في حقوق الملكية الجماعية وليس الفردية. كما أن القانون لا يعالج قضية الامتيازات التي تشكل جزءاً رئيسياً من الاستخدام الراهن للأرض. ومن المشاكل الأخرى أن المحاكم تطبق، بسبب أوجه القصور في قانون الأرضي، نصوصاً قانونية سابقة مثل المراسيم الفرعية الراجعة إلى الثمانينيات والتي لم تعد ملائمة اليوم.

١٤٣ - وإجراء إثبات ملكية الأرض معقد بشكل لا موجب له، ولا يوجد في كمبوديا سجل مساحة. وعملية الحصول على مستند ملكية الأرض تشمل مستويات إدارية عديدة. ويوجد في الوقت الراهن، في شتى مكاتب مستندات ملكية الأرض في كمبوديا ٤ ملايين طلب متعلق للحصول على مستند ملكية الأرض واستخدامها لم يبت فيها بعد. وفي خلال السنوات العشر الماضية، قامت هذه المكاتب بمعالجة ١٠ في المائة فقط من جميع طلبات الحصول على مستندات ملكية الأرض. وبالأساس، تحول إجراء الحصول على مستند ملكية الأرض في كمبوديا في الوقت الحاضر

في جوهره إلى سباق: فمن يسجل ملكيته أولاً يعترف به كمالك قانوني للممتلكات بغض النظر عما إن كان ثمة أشخاص آخرون قد حازوا هذه الممتلكات لزمن طويل ومن ثم ينبغي اعتبارهم المالكين الشرعيين.

١٤٤ - والمنازعات على الأرض وعمليات الطرد من الأرض شائعة. وقد نشأ نزاع مؤخراً في ١٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ على الطريق رقم ٥ في بانتيابي مينشي بالقرب من الحدود التايلاندية عندما أجبرت الشرطة والجند ١٥٠ أسرة على الرحيل من بيوتهم. وقد هدم عشرون بيتاً في الموقع. وتقدمت الأسر بشكوى إلى جماعة محلية لحقوق الإنسان مدعية أنها عاشت على هذه الأرض منذ عام ١٩٩١ وساعدت في تطهيرها من الألغام، ولديها إذن بالعيش فيها. كما زعمت الأسر بأن قائداً عسكرياً قال إن هذه الأرض ملكه.

١٤٥ - وأسفر نزاع آخر عن وفاة بورنغ تونغ، وهو عضو في منظمة غير حكومية لحقوق الإنسان هي "جمعية حقوق الإنسان والتنمية في كمبوديا"، في مقاطعة كandal في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨. وكان هذا الشخص قد ساعد ١٥ أسرة في نزاع على الأرض مع شركة للزلط وقام بمساعدة تلك الأسر على تقديم شكوى في المحكمة الإقليمية عندما حاولت الشركة إخراجهم من الأرض. وقد أطلق القاتل، الذي يقال إنه يعمل حارساً شخصياً في الشركة، النار عليه في مدخل بيته. وقد بدأت الشرطة المحلية في التحقيق في الحادث غير أنه لم يلق القبض على أحد حتى كتابة هذا التقرير.

١٤٦ - وتبيّن النتائج الأولية للدراسة التي قامت بها أوكسفام أن السلطات المحلية، بما في ذلك سلطات إنفاذ القانون والسلطات العسكرية، كانت أطراً في معظم النزاعات الدائرة حول الأرض. وأفادت المحاكم المحلية بأنها تنظر شهرياً في ما يقرب من ٣٠ دعوى نزاع حول الأرض. ورغم أن المشروع المقترن لتقدير قانون الأرض يزيل بعض أوجه القصور في القانون، فإنه لا يكفل، على سبيل المثال، الحق في ملكية الأرض للحائزين لها منذ زمن طويل. والشروط الوحيدة لتحويل الحيازة المؤقتة إلى ملكية كاملة ينبغي أن تكون الحيازة الفعلية للأرض واستخدامها لمدة خمس سنوات، والاحتفاظ بها بدون استخدام العنف وبحسن نية وبشكل معروف للكافة وبدون انقطاع (إلا لإراحة الأرض) أو بدون تدليس، كما أن من المهم لأهالي المرتفعات أن تيسّر لهم الملكية المشاع.

١٤٧ - ولا يمثل الباب المتعلق بالامتيازات في مشروع القانون إجراءات كافية: فمثمة حاجة إلى الشفافية وإلى كفالة أن يكون الحصول على الامتيازات مباحاً لجميع قطاعات المجتمع، وليس لدوائر الأعمال فقط. والقواعد المقترنة للأليلة معقدة بشكل لا موجب له وتميز ضد الأرامل. كما أن مشروع قانون الأرض لا يحمي حقوق السكان الأصليين بشكل كاف. فينبغي حظر منح أية حقوق خاصة، بما في ذلك الامتيازات، في المتنزهات الوطنية والممتلكات العامة المماثلة لها.

ثالثاً - تنفيذ التوصيات

١٤٨ - كان الممثل الخاص قد تقدم في تقارير سابقة بمجموعة من التوصيات بشأن الطرق التي يمكن بها تحسين حالة حقوق الإنسان في كمبوديا. وقد انعكست المقترنات الرئيسية في قرارات الجمعية العامة ولجنة حقوق الإنسان بشأن كمبوديا. وتعتبر هذه القرارات بمشاكل معينة تتطلب إجراءات حكومية، كما في حالات الإعدام خارج القضاء،

علاوة على الحاجة إلى إصلاحات قانونية وهيكيلية لتعزيز حماية حقوق الإنسان والنهوض بها. كما أثار الممثل الخاص حالات فردية من حالات انتهاك حقوق الإنسان.

١٤٩ - ورغم أن الحكومة أقرت بالحاجة إلى إصلاحات هيكيلية رئيسية في ميدان حقوق الإنسان، إلا أنها لم تذهب بعد بعيداً في هذا الاتجاه. كما أن التحقيقات في الجرائم ذات الصبغة السياسية التي وقعت مؤخراً لم تجر بنشاط وتصميم.

١٥٠ - وبسبب ذلك، فإن ما ورد من تأكيد على حقوق الإنسان في برنامج الحكومة الجديدة في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، الذي أفصحت فيه الائتلاف الحكومي عن عزمه على التقى بمبدأ التعددية الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان باعتبارهما عنصرين أساسيين للنقد الاجتماعي، هو تأكيد يكتسب أهمية خاصة. وأعلنت الحكومة أنها ستケف وتحمي حريات المواطنين التي يضمنها دستور كمبوديا، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهدان الدوليان الخاصان بحقوق الإنسان، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية حقوق الطفل. وقالت الحكومة إنها تعارض بقوة الكراهية العرقية وإنه سيتم الارتقاء بالهيكل العام لجميع مؤسسات حقوق الإنسان التي تديرها الدولة.

١٥١ - وقد أيد برنامج الحكومة تحديداً حرية الصحافة وحرية التعبير وحرية التجمع. وفي نفس الوقت، أبرز وجود بون شاسع بين الحرية والفوضى. ورحب البرنامج بما تقوم به المعارضة من أنشطة ونقد بناءين؛ وأيد الأنشطة المتعددة التي تقوم بها المنظمات غير الحكومية، وأعلن أن المجتمع المدني سيكون شريكاً رئيسياً للحكومة في بناء كمبوديا.

١٥٢ - ويشدد البرنامج كذلك على أهمية حكم القانون كمبدأ أساسي تقوم عليه الديمقراطية، واستمرارية الحكومة وكافة المؤسسات. وأشار إلى الحاجة الملحة إلى هيكل قانوني قوي يضع نهاية للتعذيبات على الكرامة البشرية. لقد ولد جميع الناس متساوين ولا ينبغي لأحد أن يكون فوق القانون.

١٥٣ - وأسهب الوزراء الذين التقى بهم الممثل الخاص في كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ في الوصف الطريقة التي ستعمل بها الحكومة الجديدة لإلقاء حكم القانون وتحسين حماية حقوق الإنسان. كما تم التسليم بأن ثمة حاجة إلى بذل جهود مكثفة لسن القوانين. وأعلن رئيس الجمعية الوطنية واللجنة البرلمانية لحقوق الإنسان وتلقى الشكاوى أنهما في انتظار المقترنات الحكومية؛ وقام وزير العدل بوضع خطة لصياغة القوانين ذات الأولوية، كما يخطط لإصلاح جزري في النظام القضائي.

١٥٤ - ووعد رئيس الوزراء باتخاذ تدابير صارمة ضد الفساد وإساءة استخدام السلطة على كافة المستويات، بما في ذلك قطع الأشجار. وينظر وزير الداخلية المشارك واللجنة الكمبودية لحقوق الإنسان التابعة للحكومة في القيام بإصلاحات واسعة في الشرطة. وقد استجاب وزير الدفاع المشارك للمقترحات المتعلقة بفرض الانضباط على القوات العسكرية وتكتيف توعيتها بحقوق الإنسان. وفي القطاع الاجتماعي، تقوم وزيرة شؤون المرأة والمحاربين القدماء بوضع برنامج لمكافحة الاتجار بالمرأة والدعارة وانتشار فيروس نقص المناعة البشرية/إيدز، وغير ذلك. وتريد وزارة التعليم زيادة معدل الانتظام في المدارس، والقيام في الوقت نفسه بتحسين نوعية التعليم. وتقع على كاهل

وزير البيئة مهمة حساسة جدًّا هي إيجاد توازن بين احتياجات التنمية الاقتصادية وحماية الموارد الطبيعية من أجل المستقبل، بما في ذلك حمايتها لما فيه صالح السكان الأصليين.

١٥٥ - وسيقطع تنفيذ هذه الوعود والخطط شوطاً طويلاً صوب معالجة المشاكل التي أثارها موضوعها الممثل الخاص. ولذلك فإنه ينادي المجتمع الدولي أن يكون رهن الإشارة كشريك مُؤازر لمواجهة هذا التحدي الهائل. والتعاون في التمكين من اتخاذ الإجراءات القانونية بحق أولئك المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في الفترة ١٩٧٥-١٩٧٩، هو مجرد خطوة واحدة ولكنها خطوة أولى بالغة الأهمية. وستكون هناك حاجة إلى تقديم المشورة والمساعدة الملموسة في العديد من البرامج المذكورة آنفاً، ولا سيما التدابير الرامية إلى إنهاء الإفلات من القصاص. بيد أن المسئولية الرئيسية في هذا الشأن تظل، بطبيعة الحال، ملقة على عاتق السلطات الكمبودية.

رابعاً - ملاحظات ختامية

١٥٦ - تعتمد ممارسة حقوق الإنسان إلى حد كبير على الاتجاهات السائدة فيما بين الناس الموجودين في السلطة. فالناس العاديون يتفهمون عادةً الأهمية الحاسمة للحصول على الحقوق وكفالة احترام هذه الحقوق. وحتى عندما يكون لدى القادة السياسيين نوافياً طيبة كلية، فإن قواعد حقوق الإنسان، المنصوص عليها في الدستور والاتفاقيات الدولية، تحتاج إلى تدعيم بتشريعات سليمة، وبسلطة قضائية فعالة ومستقلة، وجهاز شرطة محترف وغير متحزب. وقيام وسائل الإعلام. وأحزاب المعارضة والمنظمات الطوعية بالرصد أمر أساسي بطبيعة الحال.

١٥٧ - ويدرك هذا الأمر كثيرون في كمبوديا. وقد تقدمت المناقشة فعلاً. فعمق مشكلة الإفلات من القصاص، والاقتراح المتعلق بإنشاء لجنة مستقلة لحقوق الإنسان، والقرار الذي اتخذه رئيس الوزراء بإنشاء لجنة حكومية لحقوق الإنسان لها فروع على الصعيد المحلي، هي عوامل حفزت مناقشة سبل إدماج حقوق الإنسان في السياسة الحكومية على كافة المستويات ورصدها في الوقت نفسه بواسطة هيأكل مستقلة.

١٥٨ - وما من شيء يمكن أن يحل محل السلطة القضائية المستقلة وجهاز الشرطة النزيه. غير أنه قد يكون من المفيد أن يستكمل ذلك باستحداث نهج لحقوق الإنسان يتبع في كافة الوزارات الحكومية ذات الصلة. وينبغي لها جميعها تقريباً أن تدرج حقوق الإنسان في جداول أعمالها، بما في ذلك تلك التي تعالج الأمور الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ويمكن تعين جهة اتصال في كل وزارة بحيث يتم التنسيق بين جميع جهات الاتصال من خلال هيكل مشترك بين الوزارات.

١٥٩ - ويمكن اتباع نهج مماثل إزاء قضايا حقوق الإنسان التي تخص سلطات المقاطعات والمناطق والقوميات؛ والغرض من ذلك هو إبقاء البعد المتعلق بحقوق الإنسان في مقدمة الاهتمامات.

١٦٠ - ومن المهم أيضاً التركيز على حقوق الإنسان في أعمال الجمعية الوطنية. وفي الأحوال النموذجية، يقوم جميع أعضاء الجمعية بعرض شواغل دوائرهم الانتخابية في مجال حقوق الإنسان. وقد قدمت لجنة حقوق الإنسان

في البرلمان السابق مساهمات هامة في إجراء مناقشة قائمة على المبادئ، كما استحدثت نهجاً للتحقيق في الشكاوى المقدمة من الجمهور. وأكّدت اللجنة الجديدة في الجمعية الوطنية للممثل الخاص أن نشاطها سيتسم بنفس الروح.

١٦١ - وينبغي عدم خلط التنسيق بين الهيأكل الحكومية بالاقتراح الخاص بإنشاء لجنة مستقلة ذاتياً أو ديوان للمظالم للقيام برصد حالة حقوق الإنسان رصداً مستقلاً، بما في ذلك تلقي الشكاوى. لقد أنشئت هيأكل من هذا القبيل بنجاح في بعض الدول المجاورة لكمبوديا، وربما يكون الوقت قد حان لكي تبدأ كمبوديا في الاستعداد لذلك. بيد أن من الواضح للممثل الخاص أن إنشاء مثل هذه اللجنة/الديوان يجب أن يستند إلى قانون يصون استقلاله. وينبغي تصميم طرائق التعيين والتمويل بنفس الروح. ومن المهم أن تجري عملية إنشاء اللجنة/الديوان بالتشاور الواسع مع المنظمات غير الحكومية والأحزاب السياسية وغيرها من المؤسسات، والجمهور العام بما يكفل الحيدة والصدقية.

١٦٢ - القضية الهامة الثانية في مناقشة موضوع هيأكل حقوق الإنسان هي دور المنظمات غير الحكومية. وكمبوديا محظوظة بوجود العديد من جماعات حقوق الإنسان المتسمة بالحيوية والكفاءة والنجاح. وتقوم هذه الجماعات بأعمال إنسانية ملموسة ويستطيع معظمها في الوقت نفسه بأنشطة رصد. أما بالنسبة للأعمال التي يقوم بها مكتب مفوضة حقوق الإنسان السامية في كمبوديا، فإن الجمع ما بين الجانبيين طبيعي، حيث أنهما يتواكبان فعلاً.

١٦٣ - وقد أعلنت الحكومة في الوقت الحاضر أن هذه الجماعات تعتبر شريكة رئيسية. بيد أن هذه الروح تتطلب عدم قيام السلطات بتقويض هذه المنظمات أو محاولة استمالتها إلى جانبها، وإنما احترامها على ما هي عليه. وينبغي الترحيب بأعمالها في مجال الرصد والإبلاغ، أو عدم منعها على الأقل. ولقد كان الاعتقال غير المبرر لاثنين من العاملين في مجال حقوق الإنسان في سيهانوكفيل في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ إشارة مؤسفة دفعت الممثل الخاص إلى أن يقترح ضرورة قيام الحكومة بطمأنة المنظمات علناً بأن عملها موضع احترام في الحاضر والمستقبل. وينبغي للحكومة أيضاً أن تطرح على الجمعية الوطنية مشروع قانون جديد بشأن المنظمات غير الحكومية يضمن حرية تكوين الجمعيات ويكون له طابع المؤازر وليس القمع.

١٦٤ - ومن حسن الطالع أن هذه الأمور تناقش في كمبوديا في الوقت الحاضر. والواقع أن الممثل الخاص يرغب في الإفاده بأنه وجد التزاماً واسعاً للانتشار بحقوق الإنسان، ليس فقط في المجتمع المدني فحسب وإنما أيضاً في أوساط الكثيرين من المسؤولين في الحكومة والبرلمان والسلطة القضائية، وكذلك في أوساط المواطنين العاديين، بمن فيهم المواطنون في قرى نائية.

مرفق

رسالة مؤرخة ٢١ حزيران/يونيه ١٩٩٧ موجهة من رئيسى وزراء كمبوديا
المشاركين إلى الأمين العام للأمم المتحدة

عزيزي السيد الأمين العام،

إننا نكتب إليك بالنيابة عن حكومة وشعب كمبوديا طلباً لمساعدة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي في تقديم الأشخاص المسؤولين عن الإبادة الجماعية والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية خلال حكم الخمير الحمر في الفترة من ١٩٧٥ إلى ١٩٩٧ إلى المحاكمة.

إن القرار الذي اتخذه لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة في نيسان/أبريل ١٩٩٧ بشأن كمبوديا يطلب إلى:

"الأمين العام أن يدرس، من خلال ممثله الخاص لحقوق الإنسان في كمبوديا، وبالتعاون مع مركز حقوق الإنسان، أي طلب تقدم به كمبوديا لمساعدتها في الرد على الانتهاكات الجسيمة الماضية للقانون الكمبودي والقانون الدولي، بوصف ذلك وسيلة لتحقيق المصالحة الوطنية، وتعزيز الديمقراطية، ومعالجة قضية المساءلة الفردية؟"

وليس لدى كمبوديا ما يلزم من الموارد أو الخبرة للاضطلاع بهذا الإجراء البالغ الأهمية. ومن ثم فإننا نعتقد أن من الضروري لنا أن نطلب مساعدة الأمم المتحدة. إننا ندرك أن جهوداً مماثلة قد بذلت للرد على عمليات الإبادة الجماعية والجرائم التي ارتكبت ضد البشرية في رواندا ويوغوسلافيا السابقة، ونطلب تقديم مساعدة مماثلة إلى كمبوديا.

إننا نعتقد أن جرائم بمثل هذا الحجم تثير قلق الناس كافة في العالم، حيث أنها تنتقص إلى حد بعيد من� الاحترام لأبسط حقوق الإنسان، وهو الحق في الحياة. إننا نأمل في أن يكون بإمكان الأمم المتحدة والمجتمع الدولي أن يقدموا يد المساعدة إلى الشعب الكمبودي لإثبات الحقيقة حول هذه الفترة وتقديم أولئك المسؤولين عما جرى خلالها إلى العدالة. ولا يمكن إسدال ستار على هذه المأساة كلياً ونهائياً إلا بهذه الطريقة وحدها.

ونرجو أن تتقبلوا، سيادة الأمين العام، فائق احترامنا.

(توقيع) الأمير نورodom Ranariddh
رئيس الوزراء الأول

(توقيع) هون سين
رئيس الوزراء الثاني